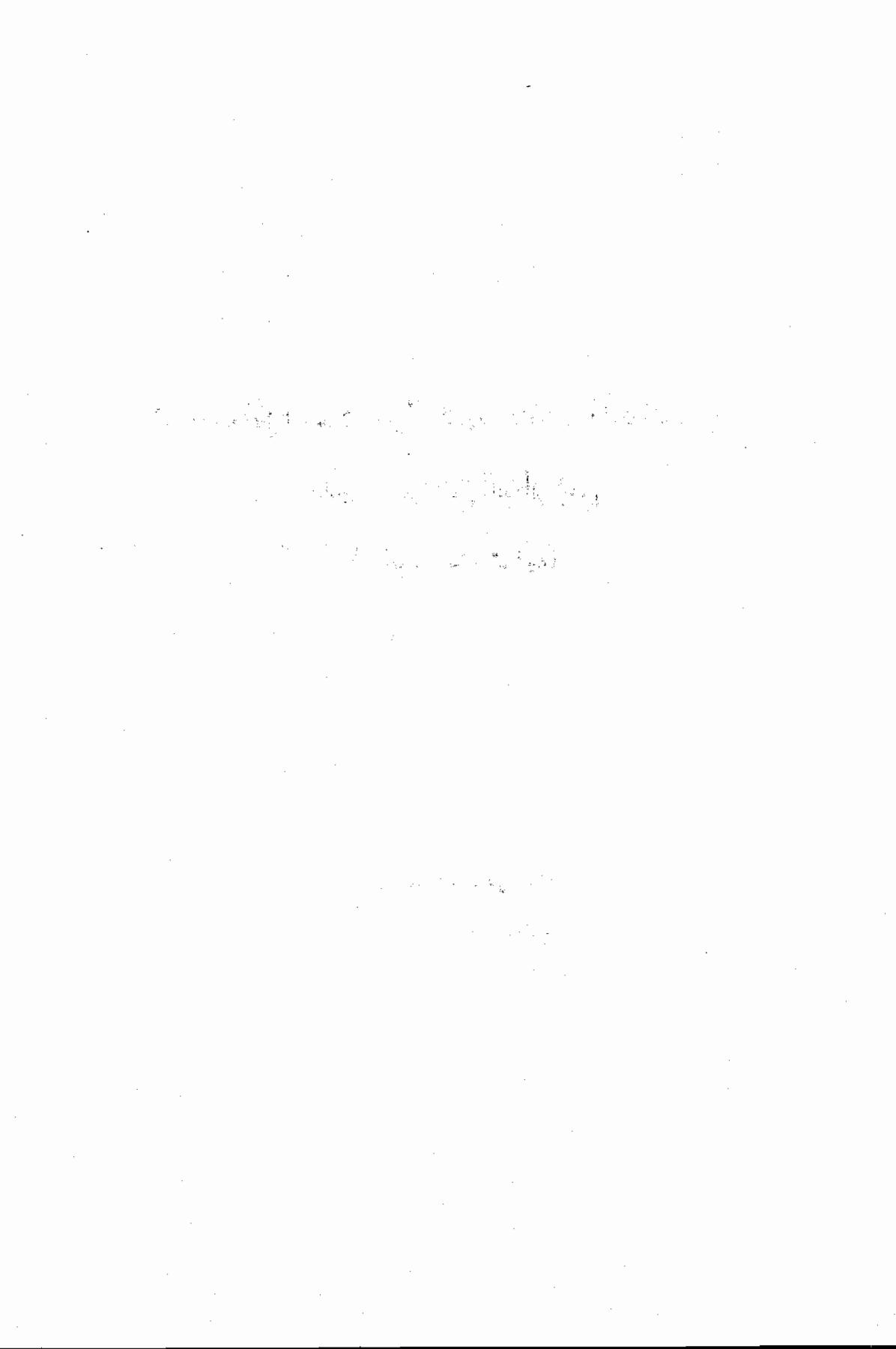


**دراسة أثر استخدام النظم المتقدمة للحاسبات
على المراجع الخارجى
(دراسة استكشافية)**

د. محمد الفيومى محمد
أستاذ مساعد المحاسبة
كلية التجارة - جامعة الأسكندرية



دراسة أثر استخدام النظم المتقدمة للحاسبات على المراجع الخارجى

(دراسة استكشافية)

١- مقدمة:

يؤدى استخدام الحاسب فى النظم المحاسبية إلى ظهور مشاكل إضافية للمراجع تتطلب منه استخدام أساليب جديدة لتقدير نظام الرقابة الداخلية وإلتمام أعمال المراجعة. ولقد تم دراسة هذه المشاكل وأساليب مواجهتها فى عديد من البحوث والرسائل الجامعية والكتب منها على سبيل المثال (Porter and Perry, 1981) (Jancura 1977) (Boutell, 1965) (Chambers, 1981) (Mair et. al. 1978) (AICPA, 1977, 1979) (Weber, 1982)

(محمد الفيومى، ١٩٧٢) (محمد نصر الهوارى، السيد محمد السيد، ١٩٧٧) (السيد محمد السيد، ١٩٧٩) (محمد عباس حجازى، ١٩٨١) (ذكرى محمد الصادق، ١٩٨٦) (عبد الفتاح الصحن، محمد سمير، محمد الفيومى، ١٩٨٦).

ويكن تلخيص هذه المشاكل في:

- إن بيانات الأدخال والنتائج هي التي يمكن رؤيتها فحسب أما البيانات الوسيطة أثناء تجهيز البيانات فإنها تكون في شكل غير صالح للقراءة مما يخفيض من أدلة المراجعة الازمة للمراجع.
 - عادة ما تبدو النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب أكثر تعقيداً من النظم اليدوية حيث نجد تكامل النظم في ظل استخدام الحاسب في مواجهة النظم الفرعية المستقلة في ظل النظم اليدوية.
 - اتجاه الشركات إلى تكوين إدارة للحاسب تتركز فيها جميع عمليات تجهيز البيانات.
 - اتصف النظم المستخدمة للحاسب بعدم المرونة بعكس النظم اليدوية حيث تتطلب الأولى ضرورة التخطيط الجيد للمهام التي سيتم تشغيلها على الحاسب قبل بدء تنفيذها.
 - تتركز مسؤوليات تجهيز البيانات المحاسبية في أيدي عدد محدود من العاملين.
- وقد أدت المشاكل السابقة إلى ظهور عديد من أساليب المراجعة والتي استحدثت لمواجهة البيئة الجديدة لمراجعة الحسابات.

ولقد تطورت النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب تطوراً ضخماً خلال العشرين سنة الماضية فبدلاً من استخدام الحاسبات العملاقة انتشر استخدام الحاسبات الشخصية والمتوسطة والتي يمكن

ربطها معاً في شبكة اتصال، وبدلاً من استخدام أسلوب التشغيل بعد التجميع Batch Processing يتم استخدام أسلوب التشغيل المباشر والفوري ON - Line Real Time processing كما في ادخال البيانات عن طريق خزن سحب النقدية الموجودة خارج البنك. وبدلاً من نظام تشغيل الملفات المستقلة يستخدم حالياً نظام قواعد البيانات، وبدلاً من استقلال نظم المعلومات للشركات المختلفة تتبادل المعلومات بين حاسبات الشركات.

وتؤدي التطورات السابقة إلى تغيير بيئه عمل المراجع الداخلي والخارجي وتلزمه بإيتكار أساليب وإجراءات تمكنه من تحقيق أهداف مراجعته في الوقت وبالتكلفة المناسبة. حيث يرى كيني أن المراجعين الذين يصدرون آرائهم بقصد مراجعة هذه النظم بدون استخدام أساليب مراجعة متقدمة قد يواجهون مخاطر زيادة تكاليف أعمال المراجعة ومخاطر مواجهة أحكام قضائية تناظر المخاطر التي يواجهها طبيب تحليل العينات والذي لا يستخدم أى آلات إلكترونية في عيادته (Kinney, p. 196) واتفق معه بلو في أنه إذا لم يكن للمراجع خبرة باستخدام الحاسوب فقد يواجه بزيادة قد لا يستطيع تحملها في وقت وتكلفة المراجعة (Bellew, p. 144).

٢- الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث أساساً إلى تحديد أثر استخدام النظم المتقدمة للحاسبات في النظام المحاسبي وأثر ذلك على أساليب وإجراءات المراجع مع دراسة استشكافية لما تقوم به مكاتب المراجعة حين مراجعتها لهذه النظم.

ولذلك فإن البحث يتقسم إلى ثلاثة أقسام يتم في القسم الأول دراسة النظم المتقدمة للحاسبات المستخدمة في النظم المحاسبية مثل نظم التشغيل الفوري والمباشر ونظم قواعد البيانات ونظم الحاسيب الموزعه ونظم تبادل البيانات بين الشركات وذلك بهدف تحديد المفاهيم الخاصة بالنظم المتقدمة للحاسبات. وفي القسم الثاني يتم اقتراح وتقييم أساليب مراجعة النظم المتقدمة والتي تمكن المراجع من تحقيق أهداف المراجعة في ظل هذه البيئة المتغيرة. وفي القسم الثالث تتم دراسة استشكافية لما يقوم به بعض من كبار مكاتب المراجعة بمصر حين مراجعتهم لنظم محاسبية مستخدمة لنظم الحاسيب المتقدمة وعلى وجه الخصوص مدى استخدام النظم المتقدمة بواسطة الشركات التي يراجعون حساباتها و موقف هذه المكاتب حين مراجعة هذه النظم.

وعلى ذلك فإن البحث يهدف إلى دراسة مفهوم النظم المتقدمة للحاسبات وأساليب المقترحة لراجعتها واستكشاف موقف المراجعين في الممارسة العملية حين مواجهة هذه النظم، وهو يخدم

الاتصال في اتجاهين فهو من ناحية يقترح ويعتبر أساليب لمراجعة النظم المتقدمة ومن ناحية أخرى يستكشف مدى استخدام المراجعين لهذه الأساليب.

٣- خصائص النظم الحاسوبية المستخدمة للنظم المتقدمة للحواسيب:

تطور استخدام الحاسوبات في النظم الحاسوبية إلى ما يطلق عليه النظم المتقدمة للحواسيب والتي تتضمن خصائص ومواصفات في كل من الآلات والبرامج وطرق التشغيل. وقد عرضت واندا ملخص لهذه النظم كما في شكل (١)

وتشترك النظم المتقدمة في الخصائص التالية:

- يتم إدخال البيانات إلى النظام فور نشأتها ويتم تجهيزها فور إدخالها وتحديث الملفات المرتبطة بها مباشرة.
- تتخاطي النظم المتقدمة الحدود التقليدية للإدارات بالمؤسسات وذلك لقيامها بأداء العديد من المهام في نفس الوقت. فمثلاً حين استلام طلب من أحد العملاء يتم فحص رصيد المخزون المتاح من الأصناف المطلوبة وذلك من ملف المخازن، كما يتم فحص حد الائتمان المسموح به للعميل من ملف العملاء قبل أن يتم قبول وتنفيذ طلبه.
- يتم تجميع البيانات من ملفات منفصلة في ملف متكملاً يطلق عليه قاعدة بيانات منطقية - Logi .cal dbase File
- يتمربط الإدارات و/ أو الأقسام و/ أو الفروع الموزعة جغرافياً عن طريق شبكات نقل المعلومات، LAN.
- يتم التنسيق بين مركبة تجهيز البيانات ولا مركزية إدخال البيانات واستلام النتائج لتحقيق أقصى منافع وفعالية من النظام ويمكن وضع هذه المواصفات في أربع تطورات رئيسية وهي: نظم التجهيز الفوري والماستر للبيانات، ونظم قواعد البيانات، والنظم الموزعة لتجهيز البيانات، ونظم تبادل البيانات بين المؤسسات المستقلة.

شكل (١) بناء العمل المختلفة للنظام الإلكترونى للبيانات

البنية بأكبر الحجم	استخدام المراقبة	نظم التشغيل بعد	النظم المزدعة	نظم التشغيل الفرعى وفى	نظم قيادة البيانات
Service Center	Minicomputer Environment	Distributed systems	Batch system	On line and Real Time systems	Data Base Systems
بسم مجهيز البيانات خارج الشركة براكز الخدمة أو على شبكات شركه أخرى.	فروع لشبكات الصغرى يتم تجميع البيانات فى مراكز البيانات فى الإدارات بالآلات المستخدمة للحاسب صالح للاستخدام بواسطة المستخدمة للحاسب.	تعرض حاسوبات رائجة تكون الأدلة والأجهزة تحت من الرسائل إليها عن طريق عربدة من برامج التطبيقات	بيانات فى نظام عام يمكن نسبتها بينها من الرسائل إليها عن طريق عربدة من برامج التطبيقات	بيانات فى نظام عام يمكن نسبتها بينها من الرسائل إليها عن طريق عربدة من برامج التطبيقات	بيانات فى نظام عام يمكن نسبتها بينها من الرسائل إليها عن طريق عربدة من برامج التطبيقات
نظم دراسى مركز الخدمة، غالباً ما يقام بها برامج موكر بالتجهيز الإلكترونى للبيانات دعياً (عمياً، أسماعياً، ينكحها العمل بالخطاب) شهرياً... رغناً لاحتياجات المختبر للذكر.	يمكن لمستخدمي الملابس ورجال الأعمال أن يستخدموا أدخال البيانات فور ظهورها واستعلام الملابس عن أي بيان.	ويكون لمستخدمي الملابس يمكن تغيير البيانات فى الإدارات المختبر للذكر.	ويكون تغيير البيانات فى الإدارات المختبر للذكر.	ويكون لمستخدمي الملابس يمكن تغيير البيانات فى الإدارات المختبر للذكر.	ويكون لمستخدمي الملابس يمكن تغيير البيانات فى الإدارات المختبر للذكر.
الذكرة	الذكرة	الذكرة	الذكرة	الذكرة	الذكرة

وما يلي تحديد لخصائص هذه النظم وتأثيرها على مهام المراجع:

١-٣- نظم التجهيز الفوري والمبادر للبيانات:

تمكن نظم التجهيز الفوري والمبادر للبيانات من تحديث ملفات المنشأة فور حدوث العمليات والحصول على معلومات محدثة بأخر عملية. وتقبل نظم التشغيل الفوري بيانات العمليات فور حدوثها وتقوم بتجهيزها وإعداد النتائج وتوفيرها لمستخدم الحاسب. وتكون معظم النظم الفورية في اتصال مباشر بالحاسوب ولكن ليس من الضروري أن تكون كل النظم المباشرة مستخدمة لنظام التشغيل الفوري.

ومن أمثلة نظم التشغيل الفوري والمبادر نجد نظم البنوك التي تقدم خدمة صرف النقودية من المخزن الموجودة خارج البنك بإستخدام بطاقات النقودية فيؤدي صرف نقودية لأحد العملاء إلى إدخال البيانات فوراً وتحديث رصيد العميل مباشرة.

ومن المخاطر المرتبطة بنظم التشغيل الفوري والمبادر نجد عدم توفر المستند المستخدم كأساس لإدخال البيانات. فضلا عن أنه:

قد لا يتم إدخال بيانات أحد المستندات بالكامل.

قد تكون البيانات المدخلة عن طريق الوحدة الطرفية غير صحيحة.

قد يتم إدخال البيانات في فترة محاسبية غير صحيحة.

قد يتم تزوير البيانات من وحدة طرفية بطريقة غير صحيحة.

قد تم إدخال بيانات غير موثوق بها عن طريق الوحدة الطرفية أو يتم إضافتها أثناء عملية التحويل.

قد يتم إدخال البيانات أكثر من مرة.

قد تفقد البيانات أو يتم تغييرها أثناء عملية التحويل. (Watne and Turney,p. 353)

ما يفرض على المراجع ضرورة التركيز على فحص وتقدير نظام الرقابة الداخلية المفروض على كافة مناطق إدخال البيانات وتحويلها واستلامها وتجهيزها.

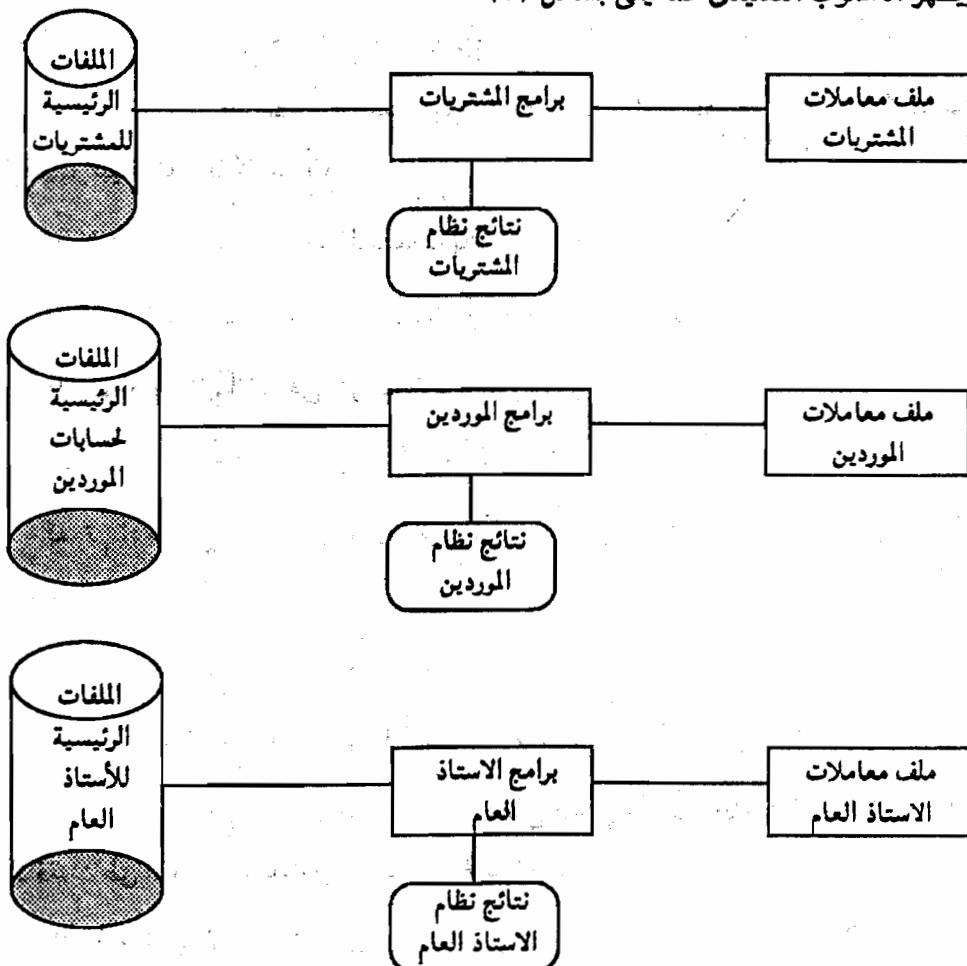
٤-٣- نظم قواعد البيانات:

غالبا ما سيواجه مراجع النظم المتقدمة عديد من المصطلحات الجديدة مثل قواعد البيانات،

ونظم إدارة قواعد البيانات، ومدير قاعدة البيانات، وقاموس البيانات، وغيرها من المصطلحات وعلى المراجع تفهم هذه المصطلحات والتعرف على منافع هذه النظم وطرق تنظيم وترميز وفهرسة البيانات في ظل استخدامها. وما يلى توضيح لعلاقة المراجع بهذه المصطلحات:

قاعدة البيانات: هي مجموعة من ملفات البيانات المرتبطة والتكاملة والتي تستخدم لتخفيض تكرار البيانات، وللاستفادة منها في عديد من برامج المهام المختلفة.

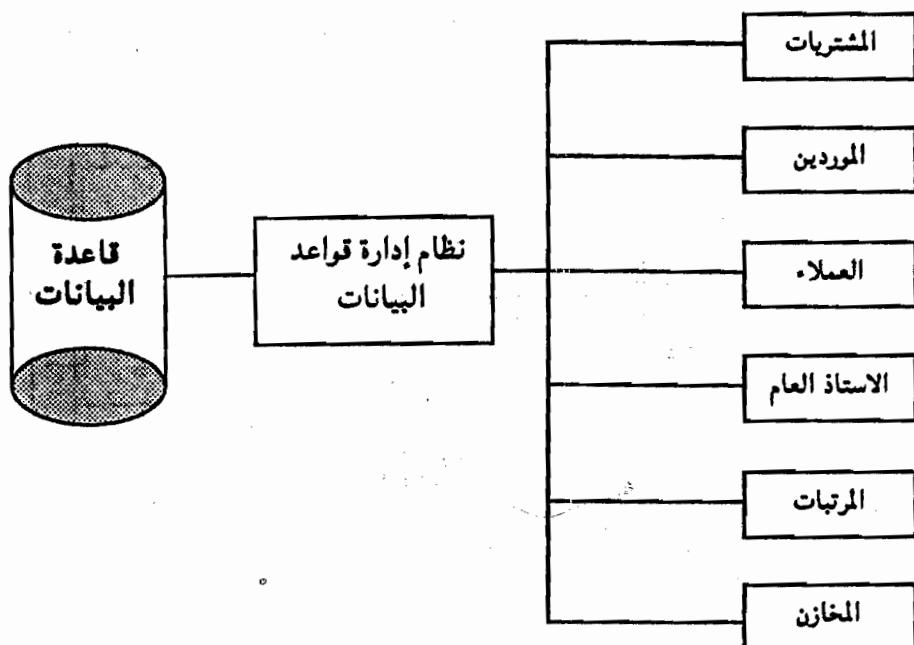
في النظم التقليدية يكون لكل تطبيق ملف الرئيسي الخاص به ويكون هناك قليل من المشاركة في البيانات بين التطبيقات. لذلك تعتمد البيانات على البرامج والبرامج على البيانات ولذلك عند تغيير هيكل الملفات يصبح من الضروري تغيير البرامج وعند تغيير البرامج يجب تكوين ملفات جديدة للبيانات ولذلك يكون الملف الرئيسي لكل تطبيق وبرامج كل تطبيق محل اهتمام المراجع ويظهر الأسلوب التقليدي كما يلى بشكل (٢)



شكل (٢) الأسلوب التقليدي للتتعامل مع البيانات

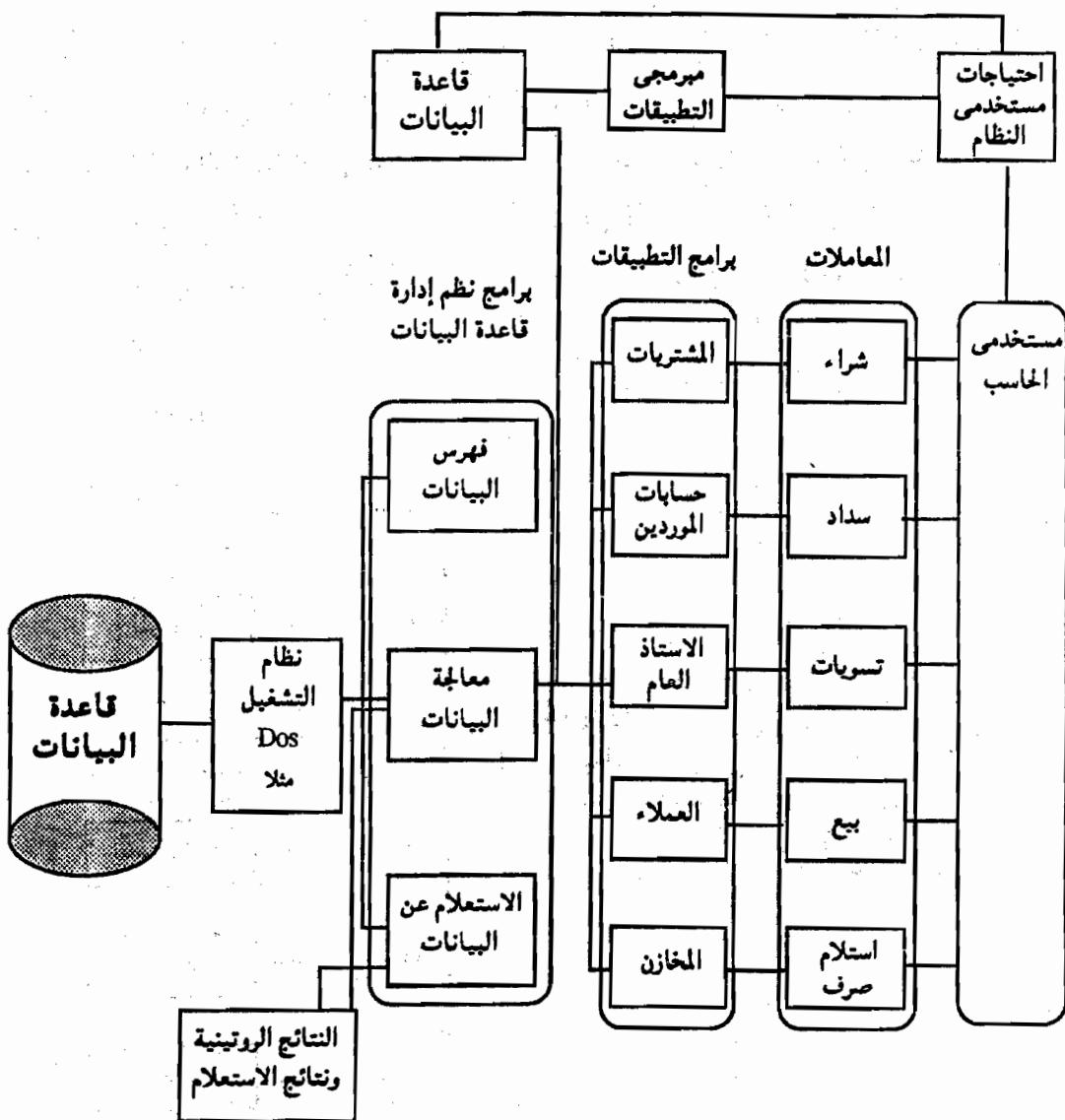
+٣ أما في نظم إدارة قواعد البيانات فيوجد نظام لإدارة قاعدة البيانات مثل داتا بيسى يعمل ك وسيط بين برامج التطبيقات ومجموعة الملفات المتكاملة بالشركة والتي يطلق عليها قاعدة البيانات، وتشترك التطبيقات في استخدام البيانات مما يقلل من تكرار البيانات ويسهل من أعمال استرجاعها ومنع الخطأ الناتج من تكرار البيان بعديد من الملفات المستقلة. وفي هذه الحالة يوجد المراجع اهتمامه إلى قاعدة البيانات وإلى برامج التطبيقات. ويظهر شكل (٣) أسلوب نظم إدارة قواعد البيانات

برامج التطبيقات



شكل (٣) أسلوب نظم إدارة قواعد البيانات

ويظهر شكل (٤) التفاعل داخل نظم إدارة قواعد البيانات والذي يجب أن يتفهمه المراجع ليحدد مناطق ونطاق مراجعته.



شكل (٤) التفاعل في نظم إدارة قواعد البيانات

ويتضح من الشكل أن نظام قواعد البيانات يتكون من برنامج قاعدة البيانات، ومدير قاعدة البيانات، وإجراءات قواعد البيانات (Davis, 1974, p. 285).

نظام إدارة قواعد البيانات: تحتاج نظم قواعد البيانات إلى برنامج جاهز لإدارتها يمكن من إنشاء الملفات وتخزين البيانات واسترجاعها وتحديثها وصيانة البيانات والملفات الموجودة بالقاعدة. ومن أشهر النظم المستخدمة نجد CLIPPER ، FOXBASE ، dBASE IV ، dBASE III+ (Wiederhold, p. 607) وتحتوي هذه البرامج على عديد من الأوامر التي يمكن تبويبها في:

أوامر توصيف البيانات: وتستخدم لإنشاء الملفات وتوصيف حقول البيانات من حيث أسمائها وعدد الحروف التي تشغليها ونوعها أي هل ستحتوي على بيانات رقمية أو حرافية أو تاريخ أو منطقية.

أوامر تجهيز البيانات: وهي التي تمكن من إجراء العمليات الحسابية والمنطقية على البيانات ومحوها وتعديل سجل معين.

أوامر الإستعلام: وهي التي تمكن من استرجاع ملف أو سجل معين بقاعدة البيانات وعرضه وهي أوامر مفيدة للمراجع حين استعلامه عن حركة حساب معين.

أوامر متنوعة: تمكن من إعداد احصائيات عن عدد السجلات بالملف وتكوين نسخ احتياطية للملفات لحمايتها ونسخها وتغيير أسمائها ومحوها. ولتفاصيل هذه الأوامر راجع (أسامة الحسيني، ١٩٨٩) (مجدى محمد أبو العطا، ١٩٨٨) (Litton, 1989) (Ingalsbe, 1987).

مدير قاعدة البيانات: نظراً لتشابك العلاقات داخل قاعدة البيانات بالشركات الكبرى ولضرورة التحكم فيها والتنسيق بين برامجها المتنوعة فإنه من المعاد تعيين أحد العاملين بإدارة الحاسوب لإدارة قاعدة البيانات يكون مسئولاً عن تطوير قاعدة البيانات وإدارة استخدامها وتصميم جوانب الرقابة والحماية الالزمة لمنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات الموجودة بقاعدة البيانات.

١-٢-٣ تنظيم وترميز البيانات بقاعدة البيانات:

تعتبر مهمة تنظيم وترميز البيانات بقاعدة البيانات مهمة أساسية يتوقف عليها نجاح قواعد البيانات، وتتضمن وضع قاموس للبيانات وتحديد العلاقة بين عناصر البيانات، وتحديد الهياكل المنطقية للبيانات، وطرق عنونة السجلات وما يلى توضيح لما يجب أن يعرفه المراجع عن هذه المصطلحات.

قاموس البيانات Data Dictionary: والذي يتضمن توصيف تفصيلي لكافة البيانات المستخدمة بقاعدة البيانات فهو وثيقة توضح أسماء حقول البيانات ومحوياتها (Bodnar & Hopwood, p. 884) كما يتضمن أسماء المستندات الأولية التي تأتى منها هذه البيانات والبرامج التي تستخدمها وأسماء التقارير التي تتأثر بها.

تحديد العلاقة بين البيانات Data schemata: في ظل هذا المفهوم يتم وضع خطة للعلاقات بين البيانات المخزنة بقاعدة البيانات. فمثلاً سنجد في سجل المورد ملف الموردين إشارة إلى سجل في ملف فواتير الموردين.

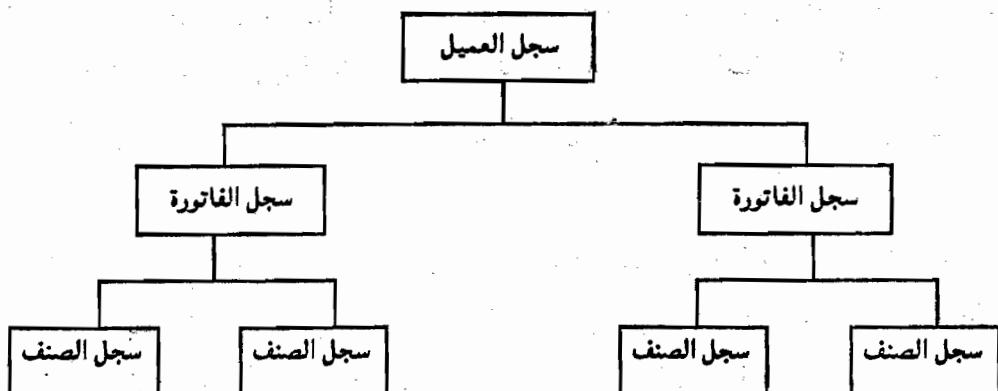
وتعتبر خطة العلاقة بين البيانات هامة للمراجع ليس فقط لكونها خريطة توضح العلاقات المنطقية داخل قاعدة البيانات ولكن لأنها تعرف عناصر البيانات التي تستخدم كمفتوح لاسترجاع البيانات من الملف. فمثلاً إذا استخدمنا حقل مكان التخزين كمفتوح لسجلات المخازن سيتمكن المراجع من الحصول على كل المفردات الموجودة بمكان معين من أماكن التخزين.

الهيئات المنطقية للبيانات Logical Data Structure: يتم الترتيب المنطقي للبيانات داخل قاعدة البيانات بأى من ثلاث طرق بدائلة وهي:

الهيكل البسيط للملفات Flat File: وفيه يتمثل كل سجل مع الآخر ويكون لكل سجل نفس عدد حقول البيانات ولكل حقل نفس الطول بكافة السجلات ويعتني على نفس المضمون. وهو الشكل التقليدي لهيكل البيانات لملفات المحاسبة المالية المخزنة على أوسطه تخزين متتالية. وهو هيكل غير معقد وقد نجده في بعض قواعد البيانات مزوج مع الهيئات الشبكية.

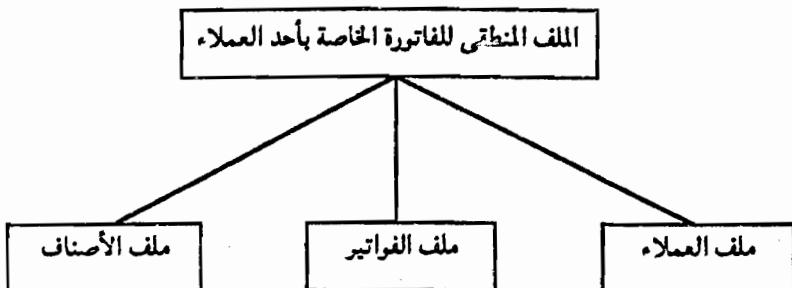
الهيكل الهرمي للبيانات Tree structure: تنظم فيه السجلات بطريقة منطقية على أساس هرمي والشكل التالي يوضح هيكل من ثلاثة مستويات يحتوى على سجلات الأصناف ثم سجلات الفواتير ثم سجلات العملاء.

شكل (٥) الهيكل الهرمي لقاعدة البيانات



ويتم استرجاع البيانات من قاعدة البيانات الهرمية بتتبع المسار الهرمي الذي يؤدى إلى البيان المطلوب - كما في شكل (٥).

الهيكل الشبكي لقاعدة البيانات Network Structure: يتم في الهيكل الشبكي ربط الملفات المستقلة بقاعدة البيانات عن طريق تكوين ملف منطقى بإستخدام بيانات حقل رئيسى لتجميع البيانات المطلوبه من الملفات المختلفة. فمثلاً يمكن استخدام حقل رقم العميل بملف العميل للحصول على بيانات الفاتورة الخاصة به من ملف الفواتير ومنها يمكن استرجاع سجل الصنف المباع من ملف الأصناف كما في شكل (٦)



شكل (٦) الهيكل الشبكي لقاعدة البيانات

٢-٢-٣ المزايا والمشاكل المرتبطة بالنظم المحاسبية المستخدمة لقواعد البيانات:

لنظم قواعد البيانات مزايا تشغيلية ورقابية تميزها عن النظم التقليدية ذات الملفات المستقلة، كما أن لها مشاكلها الخاصة. لذلك يكون على المراجع دراستها للتعرف على آثارها على الرقابة والمراجعة.

١-٢-٤-٣ مزايا استخدام نظم قواعد البيانات في النظم المحاسبية:

- تخفض قواعد البيانات من الاحتياجات التخزينية الالزامـة للنظام نظراً لأنـها تستبعد تكرار البيانات.
- تخفض قواعد البيانات من الزمن اللازم لإنشـاء وتحديث وصيـانـة المـلفـات.
- يتم ادخـالـ البيانات مـرة وحـيدـة وـمنـها يـتمـ التـأـثيرـ علىـ كـافـةـ الـبـيـانـاتـ المرـتـبـطـةـ ماـ يـخـفـضـ منـ أـخـطـاءـ الـادـخـالـ وـمـنـ التـضـارـبـ فـىـ الـبـيـانـاتـ الـوارـدـةـ فـىـ تـقارـيرـ الإـدـارـاتـ الـمـخـلـفـةـ. فـعـنـدـ اـدـخـالـ قـيـدـ الـيـومـيـةـ مـثـلاـ يـتمـ التـأـثيرـ عـلـىـ الـحـسـابـاتـ الـمـرـتـبـطـةـ فـىـ الـحـسـابـاتـ الـمـالـيـةـ وـحـسـابـاتـ الـتكـالـيفـ وـحـسـابـاتـ الـعـمـلـاءـ وـحـسـابـاتـ الـمـخـازـنـ.
- تكونـ الـبـيـانـاتـ بـقـاعـدـةـ الـبـيـانـاتـ مـسـتـقـلـةـ عـنـ بـرـامـجـ اـسـتـخـدـامـهـاـ،ـ مـاـ يـكـنـ مـنـ اـسـتـخـدـامـهـاـ فـىـ عـدـيدـ مـنـ الـبـرـامـجـ دـوـنـ الـحـاجـةـ إـلـىـ رـيـطـ مـلـفـ مـسـتـقـلـ لـكـلـ بـرـامـجـ.

- يكون الوصول إلى البيانات بقاعدة البيانات أسرع وأسهل من النظم التقليدية. فهو أسرع نظراً لتخفيض الفترة الزمنية بين دخول بيانات العملية وبين تحديث الملف. وهو أسهل لأن كافة البيانات تخزن في مكان واحد وتكون معرفة ومنظمة ومحددة بطريقة جيدة.
 - تكون البيانات بقاعدة البيانات أكثر ثباتاً عن النظم التقليدية نظراً لانخفاض فرص تخزين البيانات بقيم مختلفة بملفات مختلفة.
 - تتحسن عمليات الرقابة على الوصول إلى البيانات نظراً لتخزين كافة البيانات في مكان مرکزى مما يمكن من فرض إجراءات رقابية جيدة.
 - يسهل وضع أنماط لتوثيق النظم بقاعدة البيانات عن حالة تعدد الملفات المستقلة.
 - يمكن قواعد البيانات من فرض حماية على البيانات حيث تمكن برامج التطبيقات من الوصول إلى حقول بيانات معينة من سجلات البيانات دون غيرهاعكس النظم التقليدية التي تستدعي السجل بالكامل مما يتبع كافة المعلومات التي يفترض عدم عرضها على كل مستخدمي النظام.
- .(Burns, p. 171)
- تتضمن البيانات بقاعدة البيانات كل من القيم النقدية للمعاملات والبيانات الوصفية وبيانات عن تكرار المعاملات مثل عدد دورات الإنتاج وعدد أصناف المخزون وعدد الفواتير المصدرة وغيرها من البيانات المفيدة في الرقابة واتخاذ القرارات (Bower, et. al., p. 49).
 - يرى إبرامسون أن استخدام نظم التجهيز الفوري وقواعد البيانات يؤدي إلى إتاحة معلومات الشركات لأى متصل بالنظام، وتمكن المحاسب من إجراء عديد من التحليلات والمقارنات والتي قد تكون لحظية لخدمة المستثمرين والدائنين، مما قد يؤدي إلى تقادم النماذج التقليدية للحسابات الختامية السنوية (Abramson, p. 120).

٣-٢-٢-٤- المشاكل المرتبطة باستخدام نظم قواعد البيانات في النظم المحاسبية:

- نظام قواعد البيانات نظام متداخل ومعقد ويحتاج إلى دراسة تحليلية لإحتياجات النظام المحاسبى وإلى خبرة كافية لإمكان الحصول على مزاياه.
- قد يكون أثر الخطأ في قواعد البيانات أكبر بكثير منه في حالة نظم الملفات المستقلة حيث قد يؤدي خطأ واحد إلى سلسلة من الأخطاء داخل قاعدة البيانات بعديد من الملفات والسجلات المرتبطة.

• تتمثل خصوصية البيانات مشكلة في نظم قواعد البيانات حين السماح بالوصول إلى قاعدة البيانات لأكثر من مستخدم.

• قد يصعب إعادة تصميم سجلات البيانات وقد يتطلب الأمر القيام بدراسة مستفيضة قبل إجراء تعديل محدود على قاعدة البيانات حتى يمكن التعرف على أثر هذا التعديل على النتائج المختلفة التي تستخرج من قاعدة البيانات.

٣-٢-٣ - مشاكل ومزايا الرقابة حين مواجهة نظم قواعد البيانات:

يؤدي استخدام نظم قواعد البيانات إلى تغيير بيئته عمل المراجع، حيث يتم الوصول إلى البيانات بطريقة غير مباشرة نظراً لاختلاف قاعدة البيانات المادية عن قاعدة البيانات المنطقية المستخدمة في البرامج المختلفة. وتؤدي هذه التفرقة بين الهياكل المادية والهياكل المنطقية للبيانات، وللاختلاف طرق تخزين البيانات والوصول إليها إلى زيادة الاهتمام بأساليب الرقابة المناسبة في ظل بيئه قواعد البيانات (Fields, Sami, and Sumners,. p.25) ومن أهم المشاكل التي تواجه المراجع:

• غالباً ما يقوم المسؤول عن تنفيذ مهمة معينة بادخال بياناتهما، كما في حالة قيام أمين المخازن بادخال بيانات اذون الصرف، ويؤدي ذلك إلى وجود فرص أقل لاختبار هذه البيانات.

• يتم ادخال البيانات من وحدات طرفية قد تكون خارج الرقابة الإدارية لإدارة الحاسب بل قد تكون خارج الموقع الرئيسي للشركة.

• تتصف عمليات تجهيز البيانات بعدم تالي المهام حيث تصل البيانات بطريقة عشوائية وتجهيز فور ادخالها.

• يتم تجهيز البيانات بطريقة منفردة بدلاً من أسلوب التجهيز بعد التجميع، لذلك لا يمكن تشغيل العديد من إجراءات الرقابة على تجهيز البيانات بعد التجميع والتي استخدمت في النظم التقليدية لاستخدام الحاسوبات.

• يؤدى ادخال البيانات بطريقة مباشرة إلى إضافة صعوبات لأعمال المراجع نظراً لعدم إمكان إيقاف العمل بقاعدة البيانات لأغراض المراجعة.

• يؤدى التحديث المباشر للسجلات على نفس الملف إلى استبعاد الحصول على ملفات وسيطة تمكن من فرض رقابة على العمليات. لذلك تقل فرص الرقابة على تجهيز البيانات. (Rita et. al. p.

• من ناحية أخرى نجد أن بيئة قواعد البيانات تمكن من تحسين إجراءات المراجعة والرقابة. فيمكن للمراجع إجراء معاينات احصائية معقدة لتحديد السجلات التي سيتم فحصها واستعراض قواعد البيانات بالكامل وتحديد العلاقات بين السجلات المختلفة. كذلك فإن إمكانية الاستعلام الفوري عن أي بيان بقاعدة البيانات يمكن المراجع من المجاز أعمال الفحص بطريقة أسرع.

٣-٣- النظم الموزعة لتجهيز البيانات :Distributed Data Processing Systems

بالرغم من أن نظم التشغيل الفوري وقواعد البيانات يؤديها إلى تقديم طاقات وموارد الحاسب بطريقة فعالة لعديد من المستخدمين في نظام مركزي لإعداد البيانات. فضلاً عن مشاركتهم لنفس البيانات إلا أنه من الملحظ أن الاستجابة العامة لهذه النظم تكون ضعيفة. ويتطور إمكانيات الحاسوب الصغيرة والمتوسطة في أواخر السبعينيات أصبح من غير الضروري استخدام حاسب مركزي ضخم لعديد من المستخدمين نظراً لإمكان توزيع إمكانيات الحاسوب بين مستخدمي النظام عن طريق توفير حاسب لكل مستخدم يتم ربطه بالحاسب المركزي وبالحواسب الأخرى عن طريق شبكة اتصال تمكن من المشاركة في إمكانيات الحاسوب المركزي وأجهزتها المتصلة به. والنقطة الهامة هنا هي أن الرقابة على تجهيز البيانات لم تعد مرئية في هذا الأسلوب وإنما تتوزع بين مستخدمي النظام (Bodnar and Hopwood, p. 460)

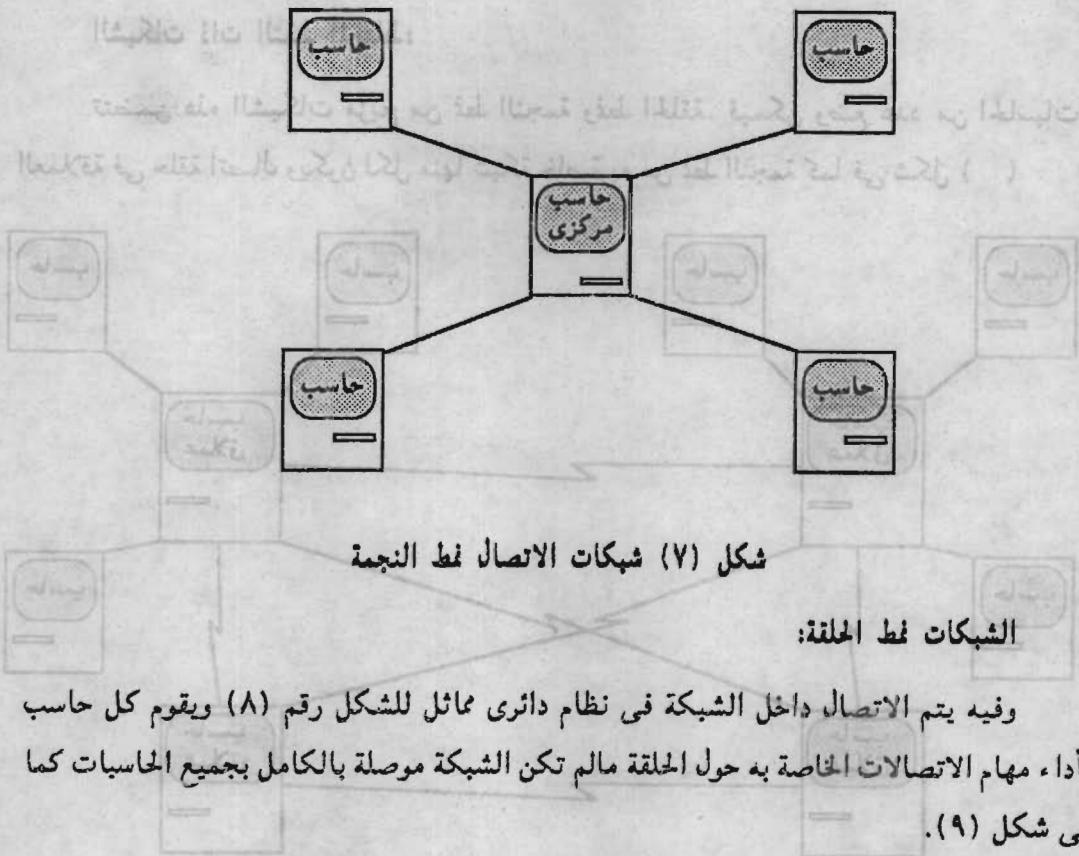
ويشير مصطلح النظم الموزعة لتجهيز البيانات إلى تنوع من النظم. فتختلف هذه النظم في هيكل شبكة الاتصال، كما تختلف في طريقة توزيع مهام تجهيز البيانات على الحاسوب بالشبكة. ولكل من هذه النظم أثر على الإدارة، وإعداد البيانات، ومراجعي الحسابات الذين يفحصونها.

١-٣-٣ الشبكات الموزعة :

الشبكة الموزعة هي الوصلات الدالة بين نظم الحاسوب عن طريق نظم اتصال البيانات. ويمكن الشبكة أحد الحاسوب من الاتصال بعده من الحاسوب. ويمكن أن ترتبت شبكة الاتصال بأي من البدائل المتاحة، ومن بينها نجد الشبكات نمط النجمة، والشبكات نمط الحلقة وبينهما نجد تنوع من النظم المختلفة.

الشبكات نمط النجمة:

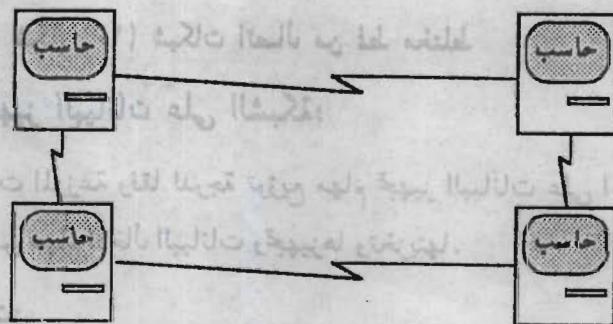
وفيها يرتبط كل حاسب بالحاسب المركزي مباشرة، ويعمل الأخير كمركز للتوصيل بالشبكة. فيستلم البيانات ويحللها ويحدد المسار الذي توجه إليه البيانات ويحولها في أوقات محددة مسبقاً إلى الحاسب المعين كما في شكل (٧)



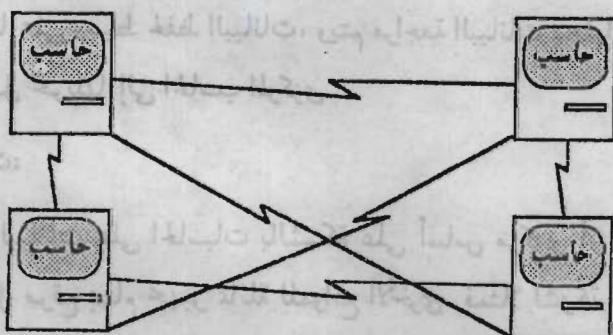
شكل (٧) شبكات الاتصال نمط النجمة

الشبكات نمط الحلقة:

وفيه يتم الاتصال داخل الشبكة في نظام دائري مماثل للشكل رقم (٨) ويقوم كل حاسب بأداء مهام الاتصالات الخاصة به حول الحلقة مالم تكن الشبكة موصولة بالكامل بجميع الحاسيب كما في شكل (٩).



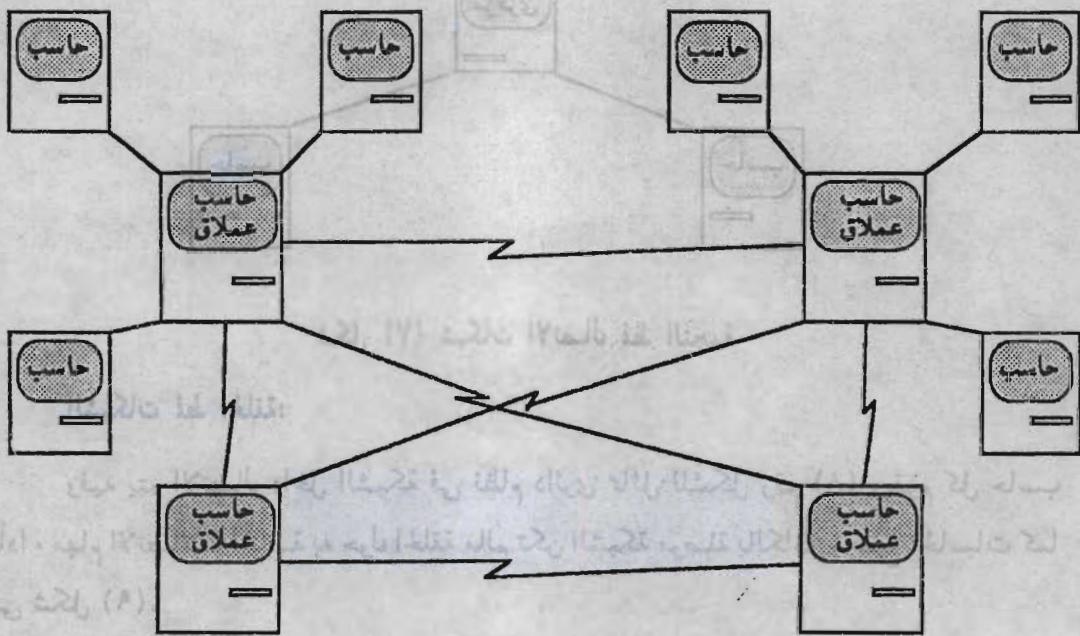
شكل (٨) شبكة اتصال نمط الحلقة



شكل (٩) شبكة اتصال نمط الحلقة مع اتصالات داخلية

الشبكات ذات النمط المختلط:

تتضمن هذه الشبكات مزيج من نمط النجمة ونمط الحلقة. فيمكن وضع عدد من الحاسوبات العملاقة في حلقة اتصال ويكون لكل منها شبكة خاصة به من نمط النجمة كما في شكل (١٠).



شكل (١٠) شبكات اتصال من نمط مختلط

٢-٣-٣ توزيع مهام تجهيز البيانات على الشبكة:

تحتفل نظم الحاسوبات الموزعة وفقاً لدرجة توزيع مهام تجهيز البيانات على الحاسوبات. حيث يمكن توزيع مهمة أو أكثر من مهام إدخال البيانات وتجهيزها وتخزينها.

توزيع إدخال البيانات:

ويتم في هذا النمط إدخال البيانات من موقع العمل باستخدام حاسب متوسط أو وحدة طرفية ذكية (بها معالج) وتخزينها على وسيط لحفظ البيانات، ويتم مراجعة البيانات محلياً وتخزينها على أسطوانة أو شريط مغناط قبل تحويلها إلى الحاسوب المركزي.

توزيع تجهيز البيانات:

يمكن توزيع تجهيز البيانات على الحاسوبات بالشبكة على أساس مرکزی أو لا مرکزی. ففي التجهيز اللامركزي يقوم كل موقع بهام تجهيز مماثلة للموقع الأخرى. فمثلاً لشركة تجارية لها عدة فروع يمكن انجاز حسابات العملاء والمخازن بالحاسوب الموجود بكل فرع. أما في التوزيع المرکزی فيتم

تخصيص مهام معينة لكل حاسب فمثلاً يمكن تخصيص أحد حاسبات الفروع للقيام بمهام حسابات الأصول الثابتة ويكون على كل فرع إرسال بيانات الأصول الثابتة إلى هذا الحاسب لتجهيزها.

توزيع حفظ البيانات:

تنوع النظم الموزعة في درجة توزيع بيانات قاعدة البيانات. فمن ناحية تجد أن البيانات المرتبطة بعمليات كل حاسب بالشبكة يتم نسخها من قاعدة بيانات مركزية على أوسطه المعنظر مرتبطة بالحاسوب المحلي. ومثال ذلك تحميل ملفات المخازن وحسابات العملاء على أوسطه المعنظر المرتبطة بالحاسبات المحلية حتى يكن الاستعلام عن أرصدة المخزون وحدود الائتمان المنوحة للعملاء واللازم لنظام أوامر العملاء. ومن ناحية أخرى يمكن أن تخزن قاعدة البيانات بين مراكز التجهيز أي أن يقوم كل مركز بإنشاء قاعدة بيانات خاصة به وليس نسخة مكررة من قاعدة مركزية وذلك كما في إعداد وتحديث ملفات أجور العاملين بكل موقع.

٣-٣-٣ - أثر نظم التجهيز الموزع على المراجع:

تستخدم النظم الموزعة بكثافة في البنوك وشركات التأمين والفنادق والمستشفيات وشركات خطوط الطيران وغيرها من الشركات التي تتعامل في كم كبير من البيانات، وقد أثبتت هذه النظم فعالية وكفاءة في مقابلة احتياجاتها من البيانات. ولهذه النظم تأثير كبير على رقابة ومراجعة نظم تجهيز البيانات. ومايلي بعض الآثار على الرقابة والمراجعة:

- تزداد صعوبة الرقابة على النظام نظراً لتنوع أماكن دخال البيانات وتجهيزها وتخزينها.
- يقل الفصل بين السلطات وتحديد المسؤوليات نظراً لصغر مراكز التجهيز المحلية وتشغيلها تحت رقابة مستخدم الحاسوب المحلي.
- قد يكون من الأسهل في النظم الموزعة فرض أنماط محددة لاستخدام الحاسوب وإعداد البرامج عن حالة لأمركلية الحاسوب وتشغيل كل حاسب كوحدة مستقلة لها برامجهها ونظمها الخاصة.
- قد يتم توزيع قاعدة البيانات على النظم المتصلة بشبكة الحاسوب مما يمكن من فرض إجراءات أمنية أدق والمحافظ على خصوصية البيانات فضلاً عن تخفيض كمية البيانات بكل موقع.
- قد لا يمكن توفير قرائنكافية تصلح لمراجعة النظم الموزعة خاصة لأدلة الدخول إلى والخروج من الاتصال بالحاسبات الأخرى نظراً لأن الحاسبات المحلية عادة ما تكون صغيرة وتحتاج إلى تزويدها بوحدات للأشرطة المغنة لتخزين نسخ من البيانات المدخلة عليها.

٤-٣- تجهيز البيانات بين الشركات المستقلة:

لم يطبق هذا النظام بعد بالشركات والبنوك المصرية، إلا أنه على المراجعين تفهم هذا الأسلوب وتحضير أنفسهم لواجهته. فالأساليب التقنية الحديثة المرتبطة بالحاسوب تتصرف بسرعة الانتقال بين الدول نظراً لإمكان شراء نظام متكامل مطبق في أحد الشركات بالخارج وتطبيقه في شركة مصر. ففي تبادل تجهيز البيانات بين الشركات يتأثر النظام المحاسبي لإحدى الشركات بالاتصال بنظام محاسبي لشركة أخرى. كما في حالة ربط حاسب الشركة بحاسب مورديها وعند وصول أصناف المخزون إلى حد إعادة الطلب يصدر حاسب الشركة أمر توريد لحاسب المورد الذي يفحص مدى توفر الكمية الموجودة من ملف المخازن وحد الأمان المنوح للعميل. من ملف العميل، ثم يصدر تعليمات إلى إدارة المخازن لتوريد الكمية المطلوبة للشركة الأولى ويسجل القيمة على حساب العميل وبعد الفاتورة.

ويواجه المراجع مخاطر إضافية في هذه النظم حيث يفتقد مستندات القيد الأولى فضلاً عن زيادة مخاطر إدخال بيانات خطأً من نظام معلومات لإحدى الشركات إلى نظام شركة أخرى. فإذا كانت الشركة تقوم بالسداد للموردين عن طريق حاسبها المرتبط بحاسب البنك، فإن إدخال رقم حساب المورد بطريقة خطأ قد يؤدي إلى تخفيض حساب البنك وحساب المورد بالخطأ. وقد يصعب اكتشاف هذا الخطأ خاصة إذا لم تتوفر المستندات الأولية المزيدة للعملية. (Johnson et. al. p. 399).

وسيكون لاستخدام نظم تدفق البيانات بين الشركات آثاراً كبيرة على مهنة المراجعة حيث سيكون عليها تحديد حدود نظام الرقابة الداخلية بكل شركة، نظراً لأن نظم تدفق البيانات بين الشركات ستؤدي إلى إدخال عمليات بالشركة بدأ من خارج حدود النظم التقليدية للرقابة الداخلية كما تحددها النشرات المهنية لهنة المراجعة. وإذا حدث ذلك فهل سيعتمد المراجع على أعمال المراجعين الآخرين الذين يفحصون حسابات الشركات التي تتبادل المعلومات بين حواسيبها. وأخيراً فحيث أن أحد الأهداف الأساسية لتبادل البيانات بين حواسيب الشركات هو استبعاد النسخ الورقية أو دليل حدوث العملية فما هو تأثير ذلك على قرائن المراجعة؟ (Richardson, p. 128).

ويصبح التركيز على فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية في هذه النظم أكثر أهمية. ويحتاج المراجع إلى التأكد من وجود إجراءات رقابية لاكتشاف ومنع تجهيز العمليات الخطأ ومن اهتمام الإدارة العليا بأمن المعلومات وتحديد من له حق الوصول إلى الحاسوب وإلى قواعد البيانات وإلى برامج التطبيقات المختلفة.

وقد أوضح جولاي أنه يمكن للمراجع الاستفادة من هذا التطور وذلك عن طريق اتصاله من مقره بواسطة حاسبه بمحاسب الشركات محل مراجعته ويقوم بتحميل حسابات العملاء من ملفات الشركة على سبيل المثال إلى ملفات حاسبه لإجراء فحوصه عليها دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر الشركة لهذا الغرض مما يخفض من الزمن اللازم لأداء أعمال المراجعة (Jollay, p. 87).

٤- الأسلوب المقترن لمراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للنظم المتقدمة للحاسبات:

لاتتغير أهداف المراجعة نتيجة استخدام النظم المتقدمة للحاسبات في النظام المحاسبي، ويظل الهدف هو إبداء الرأي عن دقة وسلامة ونظامية سجلات ودفاتر المنشأة وأن الحسابات والقوائم الختامية والميزانية العمومية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأنها تتفق مع ماورد بالدفاتر والسجلات. ويحدد تقرير المراجع ما إذا كان الفحص قد تم وفقاً للمعايير المقبولة قبولاً عاماً في المراجعة، "ومعايير المراجعة يجب أن تكون مستقلة عن طبيعة البيئة التقنية التي يعمل فيها المراجع، فمثلاً، الحصول على قرائن كافية، وتقييم الرقابة الداخلية، والتخطيط والإشراف على أعمال المراجعة جميعها معايير عامة لاتتغير عبر الزمن أو التغير التقني" (Reittenberg et. al., p. 1) ولكن ما يتغير هو أسلوب وطرق الوصول إلى هذه المعايير. وبالتالي فإن الأسلوب الذي يتزوجه الباحث للأعمال الإضافية التي سيقوم بها المراجع هو في كيفية تحقيق معايير المراجعة في ظل استخدام النظم المتقدمة للحاسبات كما يلى:

٤-١ التدريب الفني والخبرة والمهارة:

يتناول المعيار الأول لأعمال المراجعة التدريب الفني والخبرة والمهارة وحين استخدام النظم المتقدمة للحاسبات يجب أن يكون المراجع أو أحد أعضاء فريق المراجعة على درجة مرتفعة من الخبرة في ميدان الحاسوبات (Mair, p. 399). وقد يختار المراجع الاستعانة بمتخصصين في نظم الحاسوب إلا أنه يجب أن يكون على قدر من الخبرة تمكنه من الإشراف على أعمالهم وتقييم أدائهم.

وتحتاج النظم المتقدمة إلى درجة عالية من المهارة حتى يمكن أداء مهام المراجعة بكفاءة. ويمكن التدريب على هذه النظم إما في الدورات التي تعقدها الجامعات ومراكز التدريب أو بالاستعانة بالمدرسين لإقامة الدورات داخل مكتب المراجع.

٤-٢ دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يتعلق المعيار الثاني من معايير المراجعة بالعمل الميداني ويقضي بقيام المراجع بدراسة وتقييم

نظام الرقابة الداخلية كأساس يعتمد عليه في تحديد نطاق الاختبارات التي سيجريها وصولاً إلى تحقيق أهداف المراجعة. وتتضمن دراسة وتقدير النظم المحاسبية المستخدمة للحاسبات المتقدمة أداء المهام الثلاث التالية:

١-٢-٤- فحص جوانب الرقابة:

يعتبر فحص جوانب الرقابة وفهم الطريقة التي تتدفق بها المعلومات المحاسبية خلال النظام خطوة أساسية في تقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية والذي سيمكنه من تحديد نطاق مراجعته وتصميم إجراءاتها.

ويؤدي استخدام النظم المتقدمة للحاسبات إلى ظهور جوانب إضافية للرقابة. فمثلاً يؤدى استخدام الوحدات الطرفية إلى تجميع عديد من الوظائف التي كان يؤدىها عديد من العاملين في يد موظف واحد حيث قد لا يكون فرض كافة جوانب الرقابة على كافة مناطق ادخال البيانات مبرراً من الناحية الاقتصادية. ويؤدى استخدام قواعد البيانات إلى تعديل عديد من الملفات نتيجة ادخال إحدى العمليات مما يجعل من الصعب تتبع أحد المفردات إلى النتائج النهائية المترتبة عليها. وتظهر مشكلة تعدد من لهم حق التعامل مع الحاسب والبرامج والبيانات والملفات ومدى استخدام الشركة لأساليب الحماية من التدخل غير المأمون.

ويمكن للمراجع الاسترشاد بقائمة الاستقصاء التالية للتعرف على جوانب الرقابة المفروضة بالنظام (Fields, pp. 32 - 34).

قائمة استقصاء جوانب الرقابة بالنظم المتقدمة

- | | | | |
|--------------|-----------------------|-----------------------|------------------------|
| ١- غير مطبق. | ٢- درجة تطبيقها ضعيف. | ٣- درجة تطبيقها جيدة. | ٤- درجة تطبيقها ممتاز. |
|--------------|-----------------------|-----------------------|------------------------|

درجة الرقابة الموجدة

٤	٣	٢	١	—	—	—
---	---	---	---	---	---	---

أ- الحماية المادية للنظام:

- | |
|---|
| ١- وجود قيود على دخول غرفة الحاسب |
|---|

- ٢- مراقبة أماكن الحاسوب والوحدات الطرفية
- ٣- وجود مؤشرات عن حدوث أعطال في التشغيل
- ٤- وجود إجراءات للحماية من الكوارث الطبيعية
- ٥- وجود إجراءات للحماية من المشاكل البيئية
- ٦- وجود خطة لحماية المستندات
- ٧- تخزين نسخ من البرامج والملفات خارج مبني الحاسوب
- ٨- وجود تسهيلات للحصول على نسخ احتياطية من البرامج والملفات واسترجاعها

جوانب أخرى للرقابة:

-٩

-١٠

-١١

ب- توثيق وتطوير النظم:

- ١٢- مدى مشاركة الإدارة العليا في تطوير النظم
- ١٣- مدى مشاركة المراجع الداخلي في تطوير النظم
- ١٤- مدى مشاركة مستخدمي نتائج الحاسوب في تطوير النظم
- ١٥- مدى وجود إجراءات لتوثيق النظم
- ١٦- مدى وجود إجراءات للرقابة على التعديلات بالنظام
- ١٧- مدى وجود لجنة لفحص النظم قبل استخدامها
- ١٨- مدى تحديد مسؤوليات تطوير النظم
- ١٩- مدى اختبار النظم والبرامج
- ٢٠- تدريب العاملين

-٢١- إجراء اتفاقيات مع العاملين للمحافظة على السرية

-٢٢- مدى الالتزام باللوائح والقوانين

جوانب أخرى للرقابة:

-٢٣-

-٢٤-

-٢٥-

جـ- الرقابة على عمليات تشغيل النظام:

-٢٦- تقسيم مسؤوليات حماية النظام

-٢٧- تقسيم العمل بإدارة الحاسوب

-٢٨- دوران العاملين على الوظائف المختلفة

-٢٩- تثبيت العاملين الأساسيين بعقود

-٣٠- وجود سياسات واضحة للتعيين والفصل

-٣١- وجود إجراءات للطوارئ والحماية بالنسبة للآلات والبرامج والأفراد

-٣٢- توثيق البرامج

-٣٣- وجود كتببيات تشغيل النظام

-٣٤- تحديد مهام الرقابة على البيانات

-٣٥- وجود إجراءات لتبادل البيانات السرية أو الحساسة

-٣٦- التأمين ضد المخاطر

-٣٧- مدى كفاءة المراجع الداخلى

-٣٨- الرقابة المركزية على البيانات

-٣٩- مدى توصيف البيانات وتحديد مكوناتها

٤٠- تداول بيانات عن مدى دقة البيانات... .

٤١- سلطات ومسئليات مدير قاعدة البيانات

أ- يتبع مدير إدارة الحاسوب.... .

ب- تنفيذ السياسة العامة للشركة فيما يتعلق بقاعدة البيانات.... .

ج- الانفصال عن تشغيل برامج الاستخدامات.... .

٤٢- مدى كفاءة إدارة قواعد البيانات

٤٣- مدى وجود برنامج جاهز رئيسى... .

٤٤- مدى استقلال موظفى الأمن

٤٥- مدى وجود فريق لمراجعة المخاطر

جوانب أخرى للرقابة:

-٤٦

-٤٧

-٤٨

د- جوانب الرقابة الفنية:

١- قبل كتابة البرامج:

٤٩- مدى استقلال توصيف قاعدة البيانات

٥٠- العلاقة بين البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية (أى تعديل بالبرنامج الأصلى يمر إلى البرامج الفرعية)

٥١- تفاصيل هيكل البرامج الفرعية

٥٢- وجود تفريضات محددة لكتابية البرامج

٥٣- مدى وجود قيود على تشغيل البيانات... .

٥٤- وجود رقابة مركبة على البرامج الفرعية

٥٥- وجود رقابة لامركنية على البرامج الفرعية

٥٦- وجود قاموس للبيانات داخل النظام

٥٧- وجود قائمة بحقوق ملكية بعض البيانات والبرامج وضرورة الحصول على موافقة قبل استخدامها

جانب آخر للرقابة:

-٥٨

-٥٩

-٦٠

٢- البرمجة:

٦١- إخفاء الكلمات السرية حين طلب الوصول للبرامج الفرعية

٦٢- مدى وجود قيود على تشغيل البرامج المختلفة

٦٣- مدى وجود اختبارات داخلية للتأكد من شرعية البيانات المدخلة

٦٤- مدى وجود تقارير عن الأخطاء الحسابية

٦٥- مدى وجود إجراءات للحماية من مخاطر البرامج المنسوبة

جانب آخر للرقابة:

-٦٦

-٦٧

-٦٨

٣- الرقابة على العمليات الهرمية:

٦٩- مدى إخفاء كلمات السر

- ٧٠- مدى تشفير البيانات
- ٧١- وجود مكتبة لقاعدة البيانات
- ٧٢- تحديد حق الوصول إلى قاعدة البيانات ومكتبة قاعدة البيانات
- ٧٣- الرقابة على أخطاء الادخال
- ٧٤- الرقابة على مدى كمال بيانات الادخال
- ٧٥- الرقابة على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها
- ٧٦- إجراءات حجز مكان بقاعدة البيانات للمحافظة على ثبات البيانات حين تشغيل برامج معينة
- ٧٧- منع ادخال قيم أثناء تحدث الملفات
- ٧٨- اكتشاف الترقيات النهائية أثناء التشغيل وطريقة معالجتها
- ٧٩- ربط أكواد الوحدات الطرفية مع التطبيقات المرتبطة بها
- ٨٠- إجراءات الاسترجاع بعد حدوث أخطاء في البرامج أو البيانات.... .
- ٨١- إجراءات استرجاع الخسائر في قاعدة البيانات... .
- ٨٢- استرجاع النظام في حالة فشله
- ٨٣- بدء التشغيل المزدوج لتمكين عمليات الاسترجاع في حالة وجود أخطاء.
- ٨٤- وجود ملف يحتوى على بيانات كل محاولات الوصول السليمة وغير السليمة.
- ٨٥- وجود أدلة للمراجعة
- ٨٦- مدى وجود برنامج لفحص قواعد البيانات.... .
- ٨٧- التسهيلات المتاحة لصيانة قواعد البيانات
- ٨٨- مدى إعداد نسخ احتياطية من قاعدة البيانات
- اعتبارات أخرى للرقابة:

-٨٩-

-٩٠-

-٩١-

بقيام المراجع بتجمیع الإجابات عن مدى جودة جوانب الرقابة الداخلية يكون في وضع يکنه من اختبار مدى تنفیذ هذه الجوانب.

٤-٢-٤- اختبار مدى الالتزام بجوانب الرقابة:

تهدف هذه الخطوة إلى الحصول على تأكيدات بأن إجراءات الرقابة المحددة هي التي يتم تطبيقها وبالطريقة الصحيحة.

وتتاح في النظام اليدوي قرائن المراجعة والتي توضح ما إذا كانت إجراءات المراجعة يتم تشغيلها كما هو محدد لها. وفي هذا الصدد يقترح الباحث استخدام أسلوب البيانات الاختبارية الفعلية ثم التأكيد على الحماية المادية وحماية نظم الاتصال المباشر باستخدام كلمات السر.

٤-١-٢-٤- استخدام أسلوب البيانات الاختبارية الفعلية:

يمكن هذا الأسلوب من قيام المراجع باختبار تشغيل جوانب الرقابة الداخلية وذلك بإدخال مجموعة من البيانات الاختبارية تشتمل على بيانات عاديّة واستثنائية يتم تجهيزها باستخدام حاسب وبرامج النشأة ثم مطابقة النتائج المتحصل عليها مع النتائج المحسوبة مسبقاً. وفي النظم المستخدمة لنظم الحاسوب المحدودة كان من السهل استخدام بيانات اختبارية افتراضية على أن يتم الغاء أثرها من ملفات النشأة بعد إنتهاء أعمال المراجعة.

أما في النظم المتقدمة فإن إدخال بيانات افتراضية قد يؤدي إلى صعوبات كبيرة حين محاولة الغاء أثرها من الملفات المتعددة والمرتبطة بعضها في ظل استخدام أسلوب قواعد البيانات وشبكات الاتصال المحلية. فقد تؤدي البيانات الافتراضية إلى تعديل حسابات متعددة يصعب تتبعها، وإذا كان النظام يعمل بصفة مستمرة كما في نظم البنوك فمن الصعب تحديد وقت لإدخال البيانات الافتراضية.

لذلك يقترح الباحث الاقتصار على اختبار النظام باستخدام عينة من البيانات الفعلية وتتبع أثرها على الملفات الفعلية للعميل ومقارنته نتائجها بالنتائج المنطقية لتشغيل هذه البيانات. على أن تتم هذه الاختبارات في وقت مناسب.

ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب القيام بالمهام التالية:

أ- تحديد المرحلة التي ستبدأ منها مراجعة بيانات الاختبار. هل من أول ظهور المستند الأولى أم من نقطة دخالها للنظام.

- بـ- تحديد أنواع العمليات التي ستشملها البيانات الاختبارية. وهل ستكون كافة عمليات فترة معينة أو كافة معاملات منطقة جغرافية معينة أو عينة من نوع من المعاملات.
- جـ- الإطلاع والحصول على أرصدة الملفات قبل ادخال البيانات الاختبارية.
- دـ- الإطلاع والحصول على أرصدة الملفات بعد ادخال البيانات الاختبارية.
- هـ- الحصول على برامج المنشأة للتأكد من أنها البرامج الرسمية التي يتم تشغيلها وقت الاختبار ولذلك يفضل اختيار توقيت مفاجئ لاختبار النظام.

وباختصار مدى الالتزام بتطبيق قواعد الرقابة الداخلية ينتقل المراجع إلى الخطوة التالية:

٤-٢-٢-٤- فحص مدى الالتزام بالحماية المادية للحاسب وللوحدات الطرفية:

يجب أن يتتأكد المراجع من أن الوحدات الطرفية في مكان مأمون يمكن فقط لمن له حق استخدامها الوصول إليها ومن وجود مفاتيح للأجهزة تمكن من عدم تشغيلها إلا بعد ادخال المفاتيح الصحيحة. ومن وجود إجراءات تشغيلية للتحقق من مستخدميها ومن برمجة النظام بحيث لا يظهر الأرقام السرية حتى لا يستطيع من ينظر إلى شاشة الحاسب معرفة الأرقام السرية للمستخدمين الآخرين (Serio, p. 52).

٤-٣-٢-٤- فحص إمكانية الوصول غير المأمون للملفات وبرامج المنشأة:

تسمح نظم التشغيل المباشر لعدد كبير من مستخدمي الحاسب بالوصول إلى برامج وملفات المنشأة. وحتى تعمل هذه النظم بفعالية يجب أن يتتأكد المراجع من وجود معايير رسمية للاتصال بها. فيجب أن يصرح للعاملين بادخال بيانات المعاملات المرتبطة بوظائفهم فقط ويكون لعدد محدود منهم القدرة على تعديل المعلومات أو تصحيح الأخطاء بينما يكون للآخرين حق ادخال البيانات والاستعلام عنها.

وأى كانت درجة الرقابة المفروضة فإنه يمكن لأى فرد ذو خبرة كافية أن يخترق أى رقابة مانعة ويكون على المراجع تقدير درجة المخاطر المرتبطة بالوصول إلى الملفات والبرامج وإجراءات الحماية المفروضة.

وحيث أنه لا يوجد نظام اتصال مباشر وعلى الخط يمكن من منع الاختراق لذلك يجب أن يتتأكد المراجع من تشغيل المنشأة لبرامج تكتشف محاولات الاختراق، وخاصة تلك المرتبطة بكلمات سر غير

صحيحة. ويجب أن تحفظ على وسيط لا يمكن الوصول إليه إذا ماتم اختراق النظام. ويتضمن ذلك متى تم هذا الوصول ومن أى وحدة طرفية وبأى كلمة سر.

وتستخدم كلمات السر لتحديد من له حق الاتصال بالشبكة وتوجد أربعة مستويات للاتصال وهي القراءة، والتسجيل، والإضافة، والمحو. في مستوى القراءة يمكن للمستخدم فتح ملف بقاعدة البيانات واستعراض محتواه وهيكله، ويستوى التسجيل يمكن للمستخدم نسخ نسخة من الملف إلى حاسبه أو الوحدة الطرفية ويمكنه تعديل الملف المنسوخ محلياً، ولكنه لا يستطيع تعديل الملف الأصلي وبالتالي فإن أي تعديل بالملف المحلي يحفظ محلياً ولا يتحقق للمستخدم إعادة تسجيله على الملف الأصلي. أما مستوى الإضافة فإنه يمكن للمستخدم تغيير السجلات بالملفات المصحح بالوصول إليها. وأخيراً فإن مستوى المحو يمكن للمستخدم من قراءة وتغيير أو محو أي شيء بالملف.

وتوضع كلمات السر في ملف لتنفيذ الأوامر التالية Batch File فإذا حاول مستخدم الحاسوب الوصول إلى البيانات بدون استخدام كلمة السر الصحيحة يتعرف تنفيذ الأوامر إلى تنفيذ تعليمات تؤدي إلى جعل الشاشة تومض وإلى أن يصدر الحاسوب صفيرًا ويتم قفل لوحة المفاتيح. ويكون الحل الوحيد لذلك هو غلق الجهاز وبدء التشغيل من جديد. ووضع هذا الملف في فهرس غير ظاهر Hidden يجعل من الصعب على أي شخص الوصول إليه (Forgione and Blankley, p. 86).

وتوجد عدة أشكال من كلما السر والتي يمكن تبويبها جميعها وفقاً للمواصفات التالية.
فتتربع كلمات السر وفقاً لما تأسّل عنه فقد تأسّل عن:

- من أنت؟ مثل اسم المستخدم واسم وظيفته ورقمه الخ.
- شئ ما تعرفه؟ مثل تاريخ ميلاد الأبن.
- أين أنت؟ مثل موقع الجهاز الذي تعمل منه.
- شئ تملكه؟ مثل ادخال بطاقة تعارف بوحدة قرايتها.

ويلاحظ أنه يمكن اختراق كل ماسبق فيمكن الكذب باستخدام اسمك والمعلومات التي تعرفها والتي أمكن لغيرك الوصول إليها، كما إن مكان الاتصال لا يعتبر كافياً للتعرف على المستخدم فضلاً عن أن بطاقة التعارف يمكن أن تقع في أيدي الآخرين.

وصيحة عامة فإن الرقابة عن طريق كلمات السر من أكثر الطرق فعالية ويمكن استخدام مزيج من الطرق السابقة على أن يتم تغيير هذه الكلمات باستمرار واستبعاد الكلمات الخاصة بالموظفين

الذين انتهت خدمتهم أو نقلوا إلى وظائف أخرى. وهذه الأساليب يمكن استخدامها في كل من شبكات الاتصال وفي نظم قواعد البيانات.

ونظرًا لأن تحويل البيانات في نظم الاتصال المباشر يتم عن طريق الخطوط التليفونية التقليدية أو خطوط خاصة ذات طاقة عالية فمن الضروري أن يتتأكد المراجع من تشغيل عدد من الإجراءات عند تحويل البيانات وهو ما يطلق عليه بروتوكول التعامل بين الحاسوبات. وهي إجراءات تتم بين موردي الحاسوبات وشركة التليفونات.

ويجب أن تتضمن التحويلات مجموعة من المعلومات لإدارة النظام تلبيها المعلومات المرغوب في ارسالها. وتتضمن معلومات إدارة النظام:

- مقدمة الرسالة بما فيها التعريف بالوحدة الطرفية.
- رقم مسلسل رقابي لعدد التحويلات.
- رقم الرسالة.
- التعريف بموقع الارسال.
- يوم وזמן الاتصال.
- علامة نهاية الرسالة.

ويكون على المراجع التأكد من استخدام هذه البروتوكولات ليطمئن إلى سلامة الإجراءات المتبعة حين تحويل البيانات من الوحدات الطرفية.

٤-٢-٤-٤- الفحص عند الوحدات الطرفية:

من جوانب الرقابة التي يكون على مراجع النظم المتقدمة التأكد من تشغيلها نجد مجموعة الإجراءات المتبعة لضمان أن البيانات المرسلة عن طريق الوحدات الطرفية قد وصلت إلى مركز الحاسوب بطريقة سليمة وأنها قد أثرت على النظام بطريقة صحيحة ومن هذه الإجراءات نجد:

تسجيل بيانات الاتصال:

وهو ملف يسجل به كافة محاورات الاتصال ويتضمن موقع الوحدة الطرفية وتاريخ ووقت الاتصال على أن يتم تحليل هذا الملف في وقت تالي ويفضل أن يتم ذلك عن طريق الحاسوب لتحديد الوحدات الطرفية التي اتصلت وتاريخ وقت الاتصال والملفات التي تم التعامل معها.

إعادة البيانات إلى الجهة المرسلة:

يمكن رد نسخة من البيانات المستلمة بمركز الحاسوب إلى الوحدة الطرفية التي ارسلتها على أن يقوم مستخدم الوحدة الطرفية ببطاقة النسخة التي تم ردها مع النسخة التي ارسلها مما يمكن من اكتشاف الأخطاء في ارسال البيانات، وفشل البرامج أو الآلات. ويفضل أن يوصي المراجع بأن يتم رد البيانات قبل تجهيزها حتى يتم تصحيح الأخطاء قبل التجهيز.

٤-٣-٢-٤- تقييم نظام الرقابة الداخلية:

بعد قيام المراجع بدراسة نظام الرقابة الداخلية وفحص مدى الالتزام به يقوم بتقييم النظام لتحديد نطاق مراجعته وإجراءاتها.

٤-٣-٣- ثالثاً: تجميع القرائن الكافية لإبداء الرأي عن القوائم المالية محل الفحص:

يتضمن هذا المستوى تجميع القرائن المؤيدة للقوائم المالية ويتضمن ذلك فحص المستندات المؤيدة، والمعلومات التي حصل عليها المراجع من استفساراته، واللحاظة، والفحص والجبر الفعلى وغيرها من المعلومات التي يجمعها المراجع لتمكنه من الوصول إلى رأى معتمداً على التسبب النطقي.

وفي هذا الصدد يقترح الباحث استخدام أسلوب البرامج العامة للمراجعة، فلقد تم تطوير برامج جاهزة للمراجعة بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى مثل Coopers & Ly- Pre - Audit بواسطة Auditcule McGladrey, Hendrickson & Pullen FAST/ CPA, brand AUDITSCOPE, Touche Ross & Co. و STRATA بواسطة Blackman, Kallick & Co. بواسطة Ernst & Whinney Audit Sampling، Deliotte, Haskins & Sells.

وتقوم هذه البرامج بالتعامل مع نظام الحاسوب بالشركة محل المراجعة واستخلاص بيانات من الملفات الموجودة بقاعدة البيانات وتجهيزها وتحليلها ويعنى المراجع ذو الخبرة إعداد برامج مماثلة باستخدام برامج أوراق العمل الاليكترونية. والمناطق العامة للتحليل بهذه البرامج نجدنا في:

حسابات العملاء:

تقوم هذه البرامج باستخلاص الأرصدة النهائية لحسابات العملاء من ملفات الشركة ومقارنة إجماليها بما هو موجود بالقوائم المالية، وتحليل عمر حسابات العملاء للتحقق من كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وحين وجود أرصدة مضى على تاريخ استحقاقها مدة طويلة يتم

عرضها ليقوم المراجع بفحص هذه الحسابات للتأكد ما إذا كانت ستمعدم ومن اتباع الشركة للإجراءات الواجبة لتحصيل هذه الأرصدة. كما تستخدم هذه البرامج أسلوب المعاينة الإحصائية للتعرف على معدل دوران حسابات العملاء.

حسابات المبيعات:

تقوم هذه البرامج بتحليل أرقام المبيعات بعديد من الأغراض باستخدام عديد عن المؤشرات مثل مقارنة رقم مجمل الربح للسنة محل المراجعة مع أرقام السنوات السابقة، وتحديد نسبة صافي الربح إلى المبيعات وإجراء تحليل مماثل بعديد من حسابات المصرفات.

حسابات المخازن:

تقوم هذه البرامج العامة باستخلاص قوائم بأصناف المخزون لإجراء الاختبارات عليها. منها اختبار مدى قدم المخزون بتحديد الأصناف التي لم يحدث عليها حركة منذ فترة معينة، والأصناف بطبيعة الحركة. كما تمكن المراجع من تحديد الأصناف التي تقادمت أو انتهت فترة صلاحيتها لاستبعادها.

وكما في أي تطبيق لاستخدام الحاسوب فإن البرامج العامة للمراجعة تقوم بالعمليات الثلاثة للتعامل مع الحاسبات وهي إدخال البيانات وتجهيزها وعرض النتائج على النحو التالي:

ادخال البيانات:

يمثل إدخال بيانات الشركات عن طريق لوحة المفاتيح لمراجعتها ببرامج المراجعة مجهد ووقت وتكلفة كبيرة لذلك تقوم معظم هذه البرامج بالتعامل المباشر مع ملفات الشركات واستخلاص البيانات منها دون الحاجة إلى إدخالها عن طريق لوحة المفاتيح ولذلك فهي تقوم بتوفيق ملفات الشركة لتتمكن من التعامل معها.

تجهيز البيانات:

تقوم هذه البرامج بعديد من مهام التجهيز منها، اختبار العينات، واستخلاص حسابات معينة من ملفات الشركة، وربط سجلات من ملفات مختلفة، وتجميع الحاسبات في مجموعات فرعية وفقاً للأسس الذي يحدده المراجع، وإجراء العمليات الحسابية مثل تحديد عدد الأيام من تاريخ معين لمعرفة مدى قدم حساب أحد العملاء.

استخراج النتائج:

يمكن الحصول على نتائج هذه البرامج بأى من ثلاث طرق فيمكن الحصول على التقارير النطبية التى تعدتها هذه البرامج أو تقارير مصممة بواسطة المراجع أو استخراج النتائج على ملف لإعادة استخدامها فى عمليات أخرى (Jacobson and Wolfe, pp. 71 - 73).

وأسلوب البرامج العامة للمراجعةأخذ فى التزايد نتيجة لقيام مكاتب المراجعة ومكاتب كتابة البرامج بإنتاج برامج للمراجعة واتاحتها لكافة المراجعين. إلا أن هذا الأسلوب يتطلب أن يتتوفر لدى المراجع هذه البرامج وأن يحتوى فريق المراجعة على مراجع له خبرة وثيقة بالحاسبات وبرنامجه المراجعة وبنظام الشركة محل المراجعة ويدون أى من هذه المتطلبات لن يمكن تجاهل هذا الأسلوب. ولعل تطوير برامج للمراجعة باللغة العربية يمثل نقطة بحث سيستفيد منها المراجعين بالدول العربية.

٥- دراسة الوضع الحالى لمراجعة النظم المتقدمة لاستخدام الحاسوب:

استخدمت النظم المتقدمة في الشركات الصناعية والتجارية منذ مدة تزيد عن عشر سنوات، وبالرغم من توفر الكتابات عن استخداماتها إلا أن القليل قد كتب عن مشاكل تطبيقها وأساليب مراجعتها.

ونظراً لأن عدداً محدوداً من الشركات المصرية قد استخدم نظم متقدمة لاستخدام الحاسب - بالضامن السابق تحديدها في هذا البحث - ولأن هذه الشركات سيتم مراجعتها بواسطة أحد كبار مكاتب المراجعة لذلك فقد تم الاتصال بخمسة عشر من أقدم مكاتب المحاسبة بالإسكندرية على أساس أن لها خبرة بمراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب. ولقد اعتذر اثنان منهم لعدم مراجعتهم لنظم محاسبية مستخدمة للحاسب أو لعدم تغييرهم لأساليب المراجعة حيث يستخدمون أسلوب المراجعة حول الحاسب.

وقد تحفظ جميع المراجعين الذين تم مقابلتهم على مراجعة النظم المستخدمة للحاسب حيث أوضحوا أن مصلحة الضرائب ما زالت لا تعرف بالبيانات الناتجة عن الحاسب وأنها تتمسك بوجود دفاتر موثقة يتم التسجيل بها يدويا حتى تعتمد انتظام الدفاتر. فضلاً عن أن قوانين الشركات تلزم بمسك دفتر يومية موثق مما أدى إلى قيام الشركات المستخدمة للحاسب باستخدام التشغيل المزدوج حيث يتم تشغيل البيانات على الحاسب وإثبات قيود ملخصة شهرياً بدفتر اليومية لأغراض الضرائب وقانون الشركات. ولذلك فقد أوضحت المراجعين قيامهم بفحص كل من النظام البدوى والنظام الآلى نظراً لتكاملهما.

وقد تم مقاولة المحاسبين القانونيين أصحاب أربعة مكاتب والمراجع الأول ببقية المكاتب. ولقد استهدفت أن تكون المقابلات موجهة مقدماً - ليس للدرجة التي يمكن استخراج بيانات احصائية منها وتعيم نتائجها، نظراً لصغر حجم العينة - وذلك لتأكيد أن المد الأدنى من إجراءات وأساليب المراجعة قد تم مناقشتها في المقابلة، ولتشجيع المراجعين على تحضير ملاحظاتهم عن ممارساتهم وعن نظم الشركات التي يقومون براجعتها. لذلك تم إرسال قائمة بالنقاط التي ستكون محل مناقشة في المقابلة قبل موعد المقابلة بثلاثة أسابيع إلى مكاتب المراجعة (ملحق رقم ١١). ولقد أبدى أحد المراجعين ملاحظة مبدئية بأن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون وصفية أكثر منها كمية، ويرجع ذلك إلىحقيقة أن معظم البحوث التي شارك فيها اعتمد تصميمها على العناصر الكمية وعلى التحليل الإحصائي، وعلى تعليم النتائج.

وكما سبق وإن ذكرت فإن الهدف من هذه المقابلات هو توضيح نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف مع الأساليب المقترنة لمراجعة النظم المتقدمة أكثر من دراسة مدى الاتفاق مع أسلوب معين واختبار صلاحية بعض الفروض.

وقد أوضح المراجعين أن مهامهم تتعدد فيما يلى:

- ١- تحديد أهداف المراجعة.
- ٢- تحديد المناطق التي سيتم فحصها.
- ٣- تقييم وتوثيق نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق المراجعة وأساليبها.
- ٤- تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الحاسوبات، وأى الحاسوبات ستستخدم هل حاسب الشركة أم حاسب مكتب المراجعة أم حاسب بمركز خدمة؟
- ٥- تقدير تكلفة أعمال المراجعة.

ولقد تم تجميع نتائج المقابلات في العناوين التالية:

٤-١- الاعتبارات الخاصة بالشركات محل المراجعة:

٤-١-١- تدريب العاملين بإدارة الحاسب.

٤-١-٢- مدى استخدام النظم المتقدمة للحاسبات في الشركات محل المراجعة.

٤-١-٣- عناصر الرقابة التي تفرضها الشركات على قواعد البيانات.

٤-٤- الاعتبارات الخاصة بالمراجعين الخارجيين:

١-٢-٥ تدريب العاملين بمكتب المراجع.

٢-٢-٥ المداخل التي يستخدمها المراجعين لمراجعة النظم المتقدمة.

٣-٢-٥ أساليب مراجعة قواعد البيانات.

٤-١- الاعتبارات الخاصة بالشركات محل المراجعة:

٤-١-٥ تدريب العاملين بإدارة الحاسوب:

لم يرتبط المراجعين بهذه تدريب العاملين بإدارة الحاسوب بالشركات محل مراجعتهم، وذكرت أن تدريب العاملين من مستولية إدارة الشركات، ومع ذلك فقد ابدوا اهتماماً بمنى وجود خبرات كافية للعاملين بإدارة الحاسوب وذلك لضمان صيانة النظام والمحافظة على استمراره، لأن النقص في العاملين المؤهلين أثر على تحديد نطاق عملياتهم.

وقد وجد المراجعين أن معظم الشركات محل مراجعتهم تعطي عناية كافية لتدريب العاملين. وإن من المشاكل التي تواجهها نجاح ارتفاع معدل دوران العاملين ذوى الخبرة حيث لوحظ أنه بعد حصول العاملين على خبرات متقدمة في نظم الحاسيب فإن الشائع تركهم الشركة إلى شركة أخرى أو للعمل بإحدى الشركات بالخارج. ويرجع ذلك إلى سببين، وهما أولاً لأن العاملين يجدوا فرص محدودة للترقية في الشركة بعد حصولهم على هذه الخبرة أو لوجود فرص أفضل للعمل بشركة محلية أو في الخارج. وتجزب الشركات الكبرى والأحدث إنشاء العاملين ذوى الخبرة من الشركات الأصغر والأقدم.

وتبيّن أنه من الشائع إرسال الشركات للعاملين لديها إلى الشركات الموردة للحاسبات لتدريبهم قبل استلام الحاسيبات. وبالرغم من أن هذه الدورات قد لا تمتد لفترة طويلة إلا أنها تساعد العاملين بإدارة الحاسوب على تشغيل ومعرفة إمكانيات الحاسيبات المتعاقدة عليها.

ووجد تشجيع من الشركات الكبرى لإلحاق العاملين بها بدورات تدريبية. كما أنه من الشائع إعداد دورات تدريبية متخصصة وفقاً لاحتياجات إدارة الحاسوب كلما كانت العلاقة والتنسيق وثيق بين إدارة الحاسوب وبين إدارة التنظيم والإدارة - شئون العاملين. وحين توفر هذا التعاون يتم وضع خطط للتدريب قصير وطويل الأجل مع أحد الجامعات أو مراكز التدريب أو الشركات الموردة للحاسبات أو أحد المتخصصين.

٤-٢-١-٥- مدى استخدام النظم المتقدمة للحاسبات في الشركات محل المراجعة:

أوضح المراجعين محل المقابلة أن بعض الشركات محل مراجعتهم تستخدم نظم قواعد البيانات إلا أن عدداً محدوداً منها يستخدمها بصفة شاملة حيث تستخدم قواعد البيانات كجزء من النظام الكلى بينما ما زالت الأساليب التقليدية الخاصة بالملفات المستقلة هي الأساس. كما ذكروا أن بعض مديري الحاسوب لم يتعاشروا مع نظم قواعد البيانات ويبدون تحفظاً على إدخال أساليب لم يتمرسوا عليها.

ولوحظ أن قواعد البيانات شائعة الاستخدام في البنوك. فلقد أوضح المراجعين الذين ينحصرون حسابات بنوك، إن قواعد البيانات المطبقة في البنوك مرتفعة التعقيد والتكامل. ويرجع ذلك إلى طبيعة عمليات البنك حيث تجد لعميل البنك عدة حسابات وعديد من المعاملات في هذه المسابات. فقد يقدم البنك لعميله خدمات مثل المسابات بالعملة الأجنبية. والقروض محددة المدة، وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، وخصم الكمبيوترات... الخ. ويكون لكل عميل حد معين للاتساع الذي يمكنه الحصول عليه، ويحتاج البنك إلى معرفة درجة المخاطر المرتبطة بعميله على أساس إجمالي التسهيلات التي حصل عليها من كافة أقسام البنك.

ويقوم أحد البنوك بذلك عن طريق استخدام الأسلوب التقليدي لمسك الملفات المستقلة لكل قسم من أقسام البنك ويتم ربط هذه الملفات المستقلة عن طريق نظام قاعدة البيانات والذي ينسق بين الملفات المختلفة ويتم الاستعلام عن طريق قاعدة البيانات لمعرفة مركز العميل في أي وقت.

كما تستخدم شركات التأمين نظم متقدمة لقواعد البيانات حيث يكون للمستأمينين عديد من بوصاص التأمين التي قد تنتهي في مواعيد مختلفة وتحتاج إلى إخبار المستأمينين بتاريخ نهاية كل بوليصة، ونوع التأمين، والأقساط المستحقة... قبل مواعيد استحقاقها، فضلاً عن الحاجة إلى تسوية التعويضات بكفاءة للحفاظ على سمعة الشركة وعلاقتها بعملائها.

ويقوم أحد المراجعين بمراجعة حسابات شركة صناعية كبيرة تستخدم قاعدة البيانات ولكن في أعمال الإنتاج فقط للتنسيق بين العمليات الإنتاجية المختلفة والإصدار أوامر توريد الخامات والأجزاء الضرورية للإنتاج. إلا أنها تستخدم النظام التقليدي للملفات المستقلة في نظام المسابات المالية.

٤-٣-١-٥- عناصر الرقابة التي تفرضها الشركة على قواعد البيانات:

حين مناقشة جوانب الرقابة أوضح المراجعين بعض المشاكل المرتبطة أساساً بالشركات الصغيرة

والتي لا تتمكن من تشغيل جوانب الرقابة المستخدمة بالشركات الكبرى ومن هذه المشاكل نجد تقسيم العمل. حيث نجد بالشركات الكبرى فصل واضح بين المسؤوليات نظراً لوجود عديد من العاملين بإدارة الحاسوب بينما في الشركات المتوسطة والصغيرة نجد عدداً أقل من العاملين وتجميع أكبر للمسؤوليات. وما يليه جوانب الرقابة التي تم مناقشتها مع المراجعين.

٤-٣-٤-٥- الرقابة على تطوير النظم:

يتم تطوير النظم إما بتصميم نظام جديد بالكامل أو بتعديل أجزاء من النظام القائم، وفي الحالتين يحتاج الأمر إلى نوع من دراسات الجدوى والتي تتضمن إثني إحدى مراحلها المناقشة بين الأقسام المستخدمة للحاسوب وبين مدير الحاسوب لتقييم أوجه نجاح وظهور النظام القائم وإمكانيات تعديله أو استبعاده وكتابة نظام جديد بالكامل.

وفي عديد من الحالات تقدم الإدارات المستخدمة للحاسوب احتياجاتها لقسم تطوير النظم بإدارة الحاسوب والذي يدرس احتياجات مستخدمي الحاسوب ويطور النظم الازمة لها وفقاً للإمكانات المتاحة. وفي حالة وجود علاقة وثيقة بين إدارة الحاسوب وبين مستخدميه فإن طلبات التعديل قد لا توضع في شكل مكتوب مما يعني أن بعض التعديلات قد لا تكون موثقة مما قد يؤدي إلى مشاكل في الرقابة الداخلية وهو ما أوضحه المراجعين بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة أما بالنسبة للشركات الكبرى فإن الرقابة المفروضة على تعديل النظم تكون أكثر قرارة.

ولقد أوضح المراجعين أن عديد من الشركات لا تجري دراسة جدوى، وأن بعض منها تجري دراسات جدوى غير معمقة مما يؤدي إلى الحصول على نظم لا تحقق المستهدف منها. فضلاً عن اعتماد قرار تطوير بعض النظم في بعض الشركات على نصيحة من زملاء بشركات أخرىنفذوا نظم أفادتهم، ومن الطبيعي فإن النظم المنفذة في أحد الشركات قد لا تكون مثالية لشركة أخرى كما قد يثبت إما أنها غير كافية أو أن إمكانياتها أكثر مما تحتاجه الشركة.

ولم يتم تعين مدير لقاعدة البيانات في معظم الشركات قبل أو بعد استخدام نظام قواعد البيانات، ويؤدي ذلك إلى وجود فجوة كبيرة في الفريق الذي يقوم بتطوير النظم نظراً لضرورة اشتغاله على فرد أو مجموعة من الأفراد المسؤولين عن إدارة نظام قاعدة البيانات. غالباً ما يعين مبرمج أول كمسئول عن قاعدة البيانات أو يتم افتراض أن شخص معين بإدارة الحاسوب هو المسئول عنها بالرغم من عدم تعينه في هذا المنصب.

وقد أوضح المراجعين أن النظم المطورة لاختبار بواسطة المستخدم النهائي قبل تطبيقها وإنما

عند الإنتهاء من تطويرها بإدارة الحاسب، حيث يطلب من المستخدم النهائي إبداء لاحظاته عليها مثل، تعديل شكل التقارير). وغالباً ما يتم الاتفاق على أنه إذا ما كان النظام مقبول بصفة عامة فإن التعديلات المطلوبة سيتم تنفيذها بعد ذلك، وقد تتم هذه التعديلات أو تؤجل إلى وقت آخر نظراً لانشغال المبرمج المسئول عن النظام.

وقد تم التشغيل المزدوج في معظم النظم حين بدء تنفيذها، وتم اشتراك المراجعين في هذه المرحلة من مراحل تطوير النظم. ولم يشارك أى من المراجعين الذين تم مقابلتهم في الأعمال الكاملة لتطوير النظم وكان ردهم على ذلك أن تطوير النظم من مسؤولية إدارة الشركة وليس من مسئوليات المراجع، وأنه لو طلبت خدماتهم لشاركوا في تطوير النظم. وأوضح المراجعين أن المشاركة في تطوير النظم من مسئوليات المراجع الداخلي.

ومثلت أعمال التوثيق نقطة الضعف التي تكرر ذكرها بواسطة المراجعين في مرحلة تطوير النظم والتي وصفت بأنها ضعيفة بصفة عامة سواء كانت النظم معدة داخل الشركة أو قمت بواسطة شركة متخصصة في إعداد النظم.

وقد ذكر المراجعين إن الشركات محل المراجعة لم تكن مستخدمة لقواعد البيانات وقت بدء استخدامها للحاسب وإنما تم تطويرها من النظم التقليدية المستخدمة لملفات مستقلة، كما تم إدخال عديد من نظم قواعد البيانات تدريجياً بجانب الملفات المستقلة، وأن بعض الشركات ادخلت قواعد البيانات وقت تحديثها للحاسب المملوك لها.

٤-٣-٢- الخدمة المادية والرقابة على الوصول إلى قاعدة البيانات:

أوضح المراجعين أن عديد من الشركات محل مراجعتهم تأخذ موضوع الخدمة المادية للحاسب وللبيانات بطريقة مبسطة بالرغم من وضعهم لبعض إجراءات الحماية إلا أنها بصفة عامة غير كافية.

فلقد تبين أنه من الممكن لشخص من خارج الشركة أو من إدارة أخرى أن يدخل إلى إدارة الحاسب أو للغرفة الموجودة بها وحدة طرفية دون أن يتم توقيفه. ومن الشائع أيضاً أن يترك من يعمل على الوحدة الطرفية غرفته لفترة من الوقت دون أن ينهى اتصاله بالحاسب المركزي. كما أن هناك حالات لمحاولة بعض القضوين من العاملين بالشركة تشغيل الوحدة الطرفية المتصلة بقاعدة البيانات بالحاسب أثناء غياب الموظف المسئول عن الإدخال.

وقد أوضح المراجعين عدم وجود إجراءات رقابية كافية على قواعد البيانات، ويرجع ذلك إلى

التعارض بين احتياجات الرقابة وبين فعالية إجراءات العمل. فكلما ظهرت احتياجات الرقابة كلما قامت إدارة الحاسب بمقارنة المخاطر المتوقعة بالتكلفة الإضافية المرتبطة بإجراءات الرقابة، وغالباً ما فضلت تحمل المخاطر عن إضافة جوانب رقابية إضافية. والمشكلة ليست في التكلفة الإضافية اللازم لإجراءات الرقابة وإنما أيضاً في تكلفة صيانتها.

وذكر المراجعين أن استخدام كلمات السر من الإجراءات الشائعة للرقابة والأمن النظم حيث يعطى لكل موظف له حق استخدام الحاسب أو الوحدات الطرفية كلمة سر يتم تغييرها بصفة منتظمة. وقد ذكر المراجعين أنه غالباً ما يستطيع من على اتصال بمستخدم الحاسب معرفة كلمة السر، كما أن هناك حالات حيث وجدت كلمة السر مكتوبة على الوحدة الطرفية أو على ملف تعليمات تشغيل الحاسب. وأنه غالباً ما لا يتم تغيير كلمات السر فضلاً عن قيام الشركات بنقل كلمة السر من موظف انتهت خدمته أو تم نقله إلى الموظف الذي حل محله.

ومن سمات نظم الرقابة الجيدة منع الوصول غير المصرح به إلى ملفات الحاسب عن طريق قطع الاتصال بالمستخدم إذا ما أجرى ثلاثة محاولات فاشلة لإدخال كلمة السر. وهو إجراء يحد من إمكانية وصول أي شخص إلى بيانات لم يصرح له بها. ويجب الاحتفاظ بنسخة من كافة محاولات الوصول غير المصرح به ومراجعتها بانتظام. إلا أن هذا الإجراء لا يطبق في معظم الشركات.

٣-٣-١ الرقابة على تجهيز البيانات:

اعتمدت إجراءات التشغيل التي تم مناقشتها مع المراجعين على التركيز على الرقابة الإدارية والتنظيمية بإدارة الحاسب وهي أكثر أهمية من الرقابة على تجهيز البيانات بالحاسب حيث أصبحت الحاسوبات والبرامج أكثر قابلية للاعتماد عليها. ولقد ذكر المراجعين أن أكثر جوانب الرقابة أهمية تجدها في تحديد المسؤوليات والفصل بين السلطات وهذا العنصر لا يطبق بالكامل بالشركات الصغيرة والمتوسطة نظرًا لصغر عدد العاملين بإدارة الحاسب مما يجعل مجموعة صغيرة من العاملين مسؤولة عن كافة مهام إدارة الحاسب. إلا أن الشركات الكبيرة والتي لديها عدد كبير من العاملين بإدارة الحاسب تهتم بتحديد السلطات والفصل بين المسؤوليات. لذلك تقوم بتوصيف الوظائف وتحديد ما يجب أن يقوم به كل موظف.

وتحاول بعض الشركات الموازنة بين احتياجات الرقابة وبين كفاءة عمليات التشغيل فزيادة الرقابة تؤدي إلى تخفيض كفاءة التشغيل لذلك تحاول الشركات الصغيرة والمتوسطة أن يعيّن

العاملين بإدارة الحاسوب كوحدة إجتماعية متراقبة تحت إشراف مدير الحاسوب والذي يعمل على إلتحاح أعمال إدارته وفرض رقابة وثيقة على أعمال العاملين بإدارته.

ولقد ذكر المراجعين أن معظم الخرائط التنظيمية للشركات لا تتفق مع أوضاعها الحالية. فكلما تم ترقية أو نقل أحد العاملين تخطر إدارة شئون الأفراد بإجراء التسريحات الخاصة بالمرتبات ولكنها نادرًا ما تحدث الخريطة التنظيمية بعد كل عملية.

وكانت النقطة التالية في المناقشة هي الرقابة على ادخال البيانات ولقد ذكر المراجعين أن معظم الشركات تطبق إجراءات كافية للرقابة على الادخال نظرًا لأن إجراءاتها واضحة إذا ما مسكت الشركات مستند موثق لعمليات الادخال. أما إذا لم يكن هناك أدلة لمراجعة البيانات المدخلة فإن ذلك يضع على المراجع عبئ توسيع عمليات فحص المستندات الأولية مع نتائج كل دورة تشغيل.

٤-٣-١-٥ - الرقابة على قاموس البيانات:

يشتمل قاموس البيانات على توصيف لكافة حقول البيانات المستخدمة بقاعدة البيانات وهو أسلوب رقابي لتحديد البيانات المقبولة بالنظم المختلفة بالشركة. وقد أوضح المراجعين أن قاموس البيانات أسلوب غير شائع حتى الآن. ويرجع ذلك إلى أن النظم القديمة لقواعد البيانات لم تكن مشتملة على برنامج لقاموس البيانات. وقد قامت بعض الشركات بشراء برنامج خاص بقاموس البيانات أو أعدته داخل الشركة مستقلاً عن برامج قواعد البيانات.

وتتضمن بعض نظم قواعد البيانات حالياً برنامج لصيانة قاموس البيانات داخلها، إلا أن المناقشة أوضحت أن مستخدمي قواعد البيانات لم يهتموا بصيانة قاموس البيانات نظرًا لأن هذه البرامج معقدة ولم يتمكن العاملين من تشغيلها بكفاءة بعد.

٤-٣-١-٦ - الرقابة على استرجاع النظم:

تم اعطاء اهتمام كبير في المقابلات لمناقشة الإجراءات المفروضة لاسترجاع النظم، فقد يتوقف تشغيل النظم لعمل في الحاسوب أو البرامج أو الكهرباء، ويبدون وجود أساليب جيدة لاسترجاع النظم قد يواجه نظام المعلومات بالشركة بكارثة.

والتركيز على استرجاع النظم في الشركات الكبرى أكثر أهمية منه في الشركات المتوسطة والصغرى، وتكون الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات وخاصة البنوك وشركات التأمين وشركات الاسكان أكثر حساسية تجاه احتمالات توقف نظمها.

وأوضح المراجعين أن تركيز معظم الشركات يكون على تدنية التكاليف مع الاهتمام بموقف النظم إذا ما حدث توقف لها. وبين المراجعين أنه لم يكن لكل النظم محل المراجعة إجراءات مصممة بداخلها لعمليات الاسترجاع وإعداد نسخ احتياطية بدعوى أنها تبطئ من التشغيل.

٤-٥- الاعتبارات الخاصة بالمراجعين الخارجيين:

تم مناقشة المراجعين محل المقابلة في ما يقومون به تجاه اكتساب العاملين لديهم الخبرات اللازمة لمراجعة النظم المتقدمة، والمدخلات التي يستخدمونها في المراجعة، والأساليب التي يستخدمونها لمراجعة قواعد البيانات والنظم المتقدمة.

٤-٦- تدريب العاملين لدى المراجع:

تهتم مكاتب المراجعة بتدريب العاملين بها عن طريق اعطائهم دورات تدريبية في أساليب المراجعة باستخدام الحاسوب. ويجهز أحد المكاتب لإقامة دورة عن المراجعة باستخدام الحاسوب.

ويتم التدريب بعد أوقات العمل الرسمية ويكون على المتدرب الاعتماد على نفسه في تحصيل قدر إضافي من المهارات. وتوجد عدة مشاكل في برامج التدريب حيث تتم بعد ساعات العمل وهو وقت يكون فيه المتدربين أقل قدرة على التركيز والإستيعاب. كذلك هناك صعوبات تواجه المتدربين بخصوص الاعتماد على أنفسهم في قراءة المواضيع المتخصصة.

وتقدم المكاتب الكبرى دورات متخصصة لعاملاتها قبل إرسالهن للقيام بأعمال المراجعة ونظراً لأن هذه المكاتب تراجع الشركات الكبيرة والبنوك فإن بعض المحاسبين تحت التدريب بهذه المكاتب لا يتعامل مع نظام متكامل لشركة ككل مما يضيف إلى الصعوبات التي تواجههم.

٤-٧- المدخل التي يستخدمها المراجعين لمراجعة النظم المتقدمة:

يبوّب المراجعين نظم قواعد البيانات، كما تبوّئها الكتبات المتخصصة، ضمن النظم المتقدمة لاستخدام الحاسوبات. على عكس النظم المستخدمة للملفات المستقلة والتي تدرج ضمن النظم التقليدية. وبالرغم من تغير بيئة العمل فإن أهداف المراجعة تظل كما هي ويكون على المراجع وضع الأساليب والخطط الكافية لتحقيق هذه الأهداف.

ويستخدم كافة المراجعين محل المقابلة مدخل النظم في المراجعة والذي يعتمد على تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة للتأكد من مدى قوته وإمكانية الإعتماد على النتائج المستخرجة منه. وما يلي أهم النقاط التي دارت في المناقشات وتعلق براجعة النظم المستخدمة لقواعد البيانات وللنظام المتقدمة.

١-٢-٥ - معاينة الحاسب:

يقوم المراجعين بمعاينة الحاسب والبرامج التي تستخدمها الشركة وعادة ما يحتفظوا بلف المراجعة بمستند يوضح مواصفات حاسب الشركة والوحدات الملحقة به ونظم تشغيله وبرامج التطبيقات المستخدمة كما يقوم المراجعين بتكرار هذه المعاينة كلما حدثت الشركة من حاسبتها أو عدلت من نظم تشغيلها ومن برامج التطبيقات.

ويقوم المراجعين بمسك سجل يحتوى على معلومات عن الشركة المنتجة للحاسب والشركة الموردة له وطاقة الذاكرة الداخلية ومواصفات الوحدات الملحقة بالحاسب وذلك لسبعين، الأول: أن بعض أنواع الحاسيب لها عيوب يجب على المراجع أن يتعرف عليها بخبرته. والثانى: إن بعض العاملين بمكتب المراجع يكونوا على خبرة ببعض أنواع الحاسيب ونظم تشغيلها وبالتالي سيكون الأداة أفضل إذا ماضمو لفريق المراجعة المكلف بالنظم المستخدمة للألات التي يعرفونها.

ويهتم المراجعين بطاقة الذاكرة الداخلية والتي تحدد إمكانيات الحاسب. وبأوسطه الحفظ الخارجى من اسطوانات مرنة أو صلبة أو أشرطة. كما يهتم المراجع بطاقة ونوع الذاكرة الخارجية (الاسطوانات، الأشرطة..) وطرق حمايتها.

كما يقوم المراجعين بفحص وحدات الادخال والنتائج والتي تتضمن الوحدات الطرفية ولوحة المفاتيح ووحدة قراءة الخطوط العمودية والطابعات والشاشات.

٤-٢-٤-٥ - فحص البرامج:

فى نظام قواعد البيانات يقوم برنامج إدارة قواعد البيانات بإدارة معظم عمليات النظام، وهو إما يشتري بالكامل من أحد شركات كتابة البرامج ويعمل داخل الشركة أو يتم تطويره بالكامل داخل الشركة. وحين شراء البرامج من مكتب لكتابة البرامج يقوم المراجع بمعرفة اسم المكتب ورقم الإصدار الخاص بالبرامـج. وإذا ما عدلت هذه البرامج داخل الشركة يقوم المراجع بفحص الإجراءات المتـخذة بقصد إجراء التعديلات والإجراءات الخاصة بتطوير النظم داخل الشركة.

وتحتوى معظم نظم إدارة قواعد البيانات على قاموس للبيانات أو يتم إضافته إلى النظام الأساسية. وفي حالة كونه جزءاً من النظام يتم إتاحة كافة المعلومات الخاصة به مع مستندات النظام. وحين كونه مضافاً إلى النظام يحتاج المراجع إلى معرفة الشركة الموردة له ورقم الإصدار الخاص به.

٣-٢-٤-٥ - فحص الرقابة الداخلية بإدارة الحاسب:

يتم فحص الرقابة الداخلية بإدارة الحاسب بالاستعانة بخريطة التنظيمية والتي يجب أن توضح خطوط السلطة والمسؤولية لكل من مهام إدارة الحاسب، وتحليل النظم والبرمجة، والتشغيل، وتجميع البيانات. وبالرغم من احتفاظ المراجعين بخريطة تنظيمية لإدارة الحاسب إلا أنها في الغالب لا تعكس الواقع الحالي حيث من المعتمد عدم قيام الشركات بتحديث هذه الخرائط عند حدوث تعديلات بالوظائف.

وفي المراحل الأولى لعمليات المراجعة يتم تفهم الإطار العام لعمليات الرقابة المفروضة بإدارة الحاسب على أن يتم التقييم التفصيلي لجوانب الرقابة في مرحلة لاحقة حين تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد على النظام وهو ما كان محل المناقشات في البنود التالية.

٤-٢-٤-٥ - فحص الرقابة على تطوير النظم:

يقوم المراجعين بفحص النظام الكلى لإعداد البيانات في كل زيارة للشركة لمعرفة التعديلات التي قمت عليه منذ آخر زيارة. فقد يتم إدخال نظام جديد كان تحت التطوير في الزيارة السابقة، أو تم تخطيده وتطويره منذ الزيارة السابقة.

ويحتاج المراجعين إلى وجود مجموعة من المعايير حين تطوير النظم سواء عن طريق الشركة أو عن طريق مكاتب خارجية لكتابه البرامج. وتشتمل هذه المعايير على معاييرًا تحكم أعمال تصميم النظم، ووضع البرامج، والتوثيق.

وحين الانتهاء من أحد النظم خلال السنة فإن مراجعة الاختبارات التي قمت بالشركة والتي جرت عليه قبل تشغيله ستوضح للمراجع ما إذا كانت هذه الاختبارات كافية. ولقد أوضاع المراجعين أن الطريقتان المستخدمناها التشغيل المزدوج للنظام اليدوى إلى جانب النظام الآلى، والبيانات الاختبارية. لذلك طالب المراجعين توثيق أعمال اختبار النظم والتي تقوم بها الشركات لمساعدتهم في تقييم مدى سلامة هذه النظم. وحين اكتشاف عدم كفاية الاختبارات أو ظهور ضعف بالنظام يكون على المراجع تضمين ذلك في تقريره للإدارة.

وحين اشتراك إدارة المراجعة الداخلية في تطوير النظم يقوم المراجعين بفحص مدى مشاركتهم واللاحظات التي ذكروها في أي مرحلة من مراحل تطوير النظم، ويفحص تقريرهم للإدارة عن اختبارات مابعد بدء التشغيل للنظم المطورة.

٥-٤-٢-٥- فحص الرقابة المفروضة لمنع واكتشاف التعديلات غير الرسمية على البرامج:

اهتم جميع المراجعين محل المقابلة بالرقابة المفروضة لمنع واكتشاف التعديلات غير المصرح بها بالبرامج. وقد ذكر أحد المراجعين أن هذه المنطقة هي أكثر المناطق احتمالاً لإجراء التلاعب وأنه يعطى عنابة فائقة لفحص الرقابة المفروضة على هذه المهام. فيمكن حدوث أخطاء، حين صيانة البرامج أو تنفيذها إما نتيجة حادث عارض أو عن عدم بواستة من يرغب في إجراء التلاعب أو اتلاف النظام.

وحيث أن البيانات بقاعدة البيانات تكون متاحة لكافة المستخدمين المصرح لهم فإن أي تغيير غير رسمي في البرامج قد يؤثر على تكامل البيانات لذلك يفحص المراجعين أعمال تعديل البرامج للتأكد من التصريح بها، كما فحصوا طلبات إجراء التعديلات التي تقدمت بها الإدارات المستخدمة إلى مدير الحاسب.

وقام المراجعين بتقييم إجراءات الحماية المادية للبرامج المخزنة لتأكيد عدم إمكان غير المسئول من الوصول إلى البرامج وتعديلها. وفحصوا السجلات المسروكة بمكتبة البرامج وحين اكتشاف مستلم غير مصرح له بالبرامج يقوم المراجعين باستقصاء إضافي لهذه البرامج.

ويتم تقييم مدى تعديل النسخ الاحتياطية للتأكد من أن التعديلات التي قمت قد نقلت إلى النسخ الاحتياطية وأنها نفس التعديلات.

٦-٤-٢-٥- فحص إجراءات اختبار وتوثيق التعديلات على البرامج:

يعطي المراجعين اهتماماً كبيراً لأعمال تعديل البرامج سواء كانت هذه التعديلات جوهريّة أم محدودة. ويقوموا بذلك لتأكيد مدى اتباع إجراءات الرقابة على تطوير النظم. وبهتم المراجعين بإجراءات التعديلات العاجلة للتأكد من اتباع نفس الإجراءات ومن توثيق هذه التعديلات ومن اختبارها.

وغالباً ما تظهر تقاطع ضعف بعد التعديل فيتم فيها تعديلات إضافية إلى أن يتم الوصول إلى المرحلة النهائية لاختبار البرامج وقبولها في التشغيل. ويفحص المراجعين كل مرحلة لتأكيد أنها لم تتم في عجلة وأن اختبارات كافية قد فرضت عليها وأن هناك وثائق تدعم عمليات التعديل.

٧-٤-٢-٥- فحص الرقابة على الإضافات غير المصرح بها لملفات البيانات:

اهتم المراجعين بفحص إجراءات الوصول إلى ملفات البيانات لتأكيد عدم إمكان وصول غير

المصح لهم إلى ملفات البيانات وقيامهم بتعديلها. وتقوم بعض الشركات باتباع نظم رقابة استكشافية داخل النظام وتم عن طريق عد السجلات بالملف وتوضيع آخر تاريخ للإضافة أو للتعديل بالملف. بينما تقوم بعض الشركات باتباع نظم للرقابة المانعة لتحديد إمكانية الوصول إلى الملفات. ويفحص المراجعين مدى استخدام الشركة لأسلوب كلمات السر، ولحفظ سجل بالمحاولات الناشلة للوصول للنظام لتقدير مدى تكرارها والبحث عن أسبابها.

وحين تخزين الملفات بعيداً عن الحاسوب قام المراجعين بفحص الرقابة المادية المفروضة على الأسطوانة المحفوظ عليها ملفات البيانات.

٤-٢-٤-٥- فحص الرقابة المفروضة لتحديد مدى الاعتماد على البيانات في قاعدة البيانات:

ركز المراجعين على فحص الرقابة على البيانات بقاعدة البيانات. ولقد استخدموه عديد من الأساليب لذلك. فمثلاً، يتم فحص ملفات قاعدة البيانات للتأكد من أن عدد السجلات الموجودة بها تتفق مع السجلات الفعلية وإذا لم يتتفقا يقوموا بالبحث عن أسباب ذلك. ونظراً لأن السجلات يتم ربطها عن طريق حقل رئيسى قللت قاموا باختبار الإجراءات المتتبعة لتأكيد استخدام هذا الحقل بطريقة صحيحة وكفاءة. وكان اهتمامهم الرئيس بأن تكامل البيانات سيتأثر إذا ما حدثت أخطاء في بيانات هذا الحقل. وفحصوا مدى تكراره وتوقف تشغيل النظام نتيجة لعدم الثبات في استخدام الحقل الرئيسي.

وحين استخدام أسلوب الاتصال المباشر بالحاسوب عن طريق الوحدات الطرفية، فحص المراجعين مدى وجود إجراءات كافية تمكن من التحكم في الوصول إلى قاعدة البيانات.

٤-٢-٤-٥- فحص أساليب الرقابة على إعداد نسخ احتياطية من البرامج والملفات واسترجاعها:

يفحص المراجعين إجراءات حفظ نسخ احتياطية من البرامج والملفات واسترجاعها نظراً لأن عدم كفاءة حفظ نسخ احتياطية واسترجاعها قد يؤثر على استمرار تشغيل النظام بكفاءة.

وكلما كانت قاعدة البيانات ضخمة ولشركة إجراءات محددة لنسخها يقوم المراجعين بفحص هذه الإجراءات للتأكد من اتباعها وحين حفظ نسخ من قاعدة البيانات خارج إدارة الحاسوب لأغراض أمن المعلومات، يقوم المراجعين بتقييم مدى الحماية المادية المفروضة على نسخ قاعدة البيانات.

٥-٤-٢-١- فحص الرقابة على قاموس البيانات:

نظراً لأن قاموس البيانات أداة أساسية ل توفير المعلومات الخاصة بمحويات هيكل قاعدة البيانات، يقوم المراجعين بالتأكد من فرض إجراءات رقابية كافية على فهرس البيانات من حيث الإضافة أو التعديل أو الحذف، ومن أن التقارير الناتجة عن فهرس البيانات تسلم لن له حق الوصول إليها.

ويفحص المراجعين مدى وجود شخص مسئول عن تأكيد دقة المعلومات الموجودة بقاموس البيانات. وحين وجود تعديلات أو حذف أو إضافة بقاموس البيانات يفحص المراجعين مدى وجود تصريح بأداء هذه المهام. إلا أنه قد تبين من المقابلات أن إعداد قاموس للبيانات لم يطبق حالياً بكفاءة.

٥-٤-٢-٢- فحص سلطات مدير قاعدة البيانات:

يفحص المراجعين سلطات ومسئولييات مدير قاعدة البيانات والعاملين معه ويختبروا مدى وجود خط واضح للفصل بين مسئولييات إعداد البرامج وادخال البيانات والحماية المادية لقاعدة البيانات.

٥-٣-٢- أساليب مراجعة النظم المتقدمة في الممارسة العملية:

من المناقشة مع المراجعين تبين أن أهم الأساليب المستخدمة في مراجعة تواعد البيانات مابلي:

٥-٤-٢-١- أسلوب البيانات الإختبارية:

يستخدم المراجعين أسلوب البيانات الإختبارية لفحص وتقييم جوانب الرقابة بالنظام، ويتم ذلك عن طريق ادخال بيانات اختبارية في النظام وتحليل نتائج تجهيزها. وتحتار البيانات الإختبارية بعناية ويتم تنفيذ هذا الأسلوب بواسطة مراجع أول له خبرة في تقييم عناصر الرقابة للنظم المستخدمة للحاسب. ولقد تبين قيام المراجعين بإستخدام بيانات فعلية تم تحديد نتائج تجهيزها مسبقاً، وعن طريق مقارنة هذه النتائج بالنتائج المستخرجة من النظام يتم التحقق من سلامة تجهيز البيانات.

ورداً على السؤال الخاص بإستخدام بيانات اختبارية افتراضية تمكن من تضمين كل من البيانات العاديّة والاستثنائيّة أوضح المراجعين أن النظم المستخدمة لقواعد البيانات أكثر حساسية للتلف وأن البيانات الفعلية الإختبارية تعتبر جزءاً من بيانات الشركة ويمكن استبعادها إذا تم بها خطأ يقيود عكسية. أما البيانات الإختبارية الافتراضية فإنها أكثر صعوبة و تستغرق وقت أطول في

الغائبة وقد تفسد قاعدة البيانات إذا لم يتم الغاء أثرها من كافة الملفات. وأن أسلوب البيانات الاختبارية هو الأسلوب الأكثر اتباعاً بين المراجعين الذين تم مقابلتهم.

٤-٣-٤-٥ - أسلوب مقارنة تكويذ البرنامج:

وهو أسلوب لم يستخدمه المراجعين محل المقابلة، وفيه يتم مقارنة سطور البرنامج الخاص بالشركة محل المراجعة ببرنامج غطى لتنفيذ نفس المهمة أعلاه فريق المراجعة وذلك لتأكيد أن البرامج التي يتم مراجعتها تؤدي إلى نفس النتائج المستخرجة من النموذج النمطي الخاص بالمراجع. وقد تحدث تعديلات على برامج الشركة بعد زيارته لها مما يستلزم قيام فريق المراجعة بفحص وثائق التعديلات التي قمت للتأكد من اتفاق الإجراءات المرتبطة بالتعديلات مع الإجراءات المحددة بالشركة.

٤-٣-٤-٥ - أسلوب كتابة برامج لتنفيذ المهام ومراجعتها مع برامج الشركة:

وفيه يكون لدى المراجع برامج تؤدي نفس مهام برامج الشركة التي يقوم براجعتها، ويتشفّل عينة من بيانات العميل على برامج المراجع ومطابقة نتائجها مع نتائج برامج الشركة لتأكد المراجع من أن برامج الشركة موثوق بها.

ولم يتبيّن قيام أي من المراجعين الذين تم مقابلتهم باستخدام هذا الأسلوب عدا أحد المراجعين والذي كان يمسك حسابات إحدى الشركات التي يقوم براجعتها على حاسبه وبعد شراء الشركة لنظام الحاسب واستخدام نسخة من برامج المراجع قام بتطابقة نتائج تشغيل بيانات الشركة على حاسبه مع المستخرج من حاسب الشركة.

٤-٣-٤-٥ - أسلوب استخدام البرامج العامة للمراجعة:

وفيه يتم استخدام برامج للمراجعة تتعامل مع ملفات الشركة الموجودة بقاعدة البيانات وتقوم هذه البرامج بإستخلاص بعض البيانات ووضعها في ملفات مستقلة لأغراض المراجعة، وإجراء احصائيات للحسابات الموجودة بقاعدة البيانات، واستخراج عينة عشوائية لفحص حركة الحسابات بهذه العينة.

ولم يستخدم أحد من المراجعين الذين تم مقابلتهم هذا الأسلوب نظراً لعدم توفر برامج متاحة للمراجعة ولعدم وجود خبرات كافية للعاملين لدى المراجعين لاستخدام هذا الأسلوب.

تطور استخدام الحاسوبات في النظم المحاسبية تطرواً كبيراً خلال الخمس سنوات الأخيرة نتيجة لاستخدام أساليب الاتصال المباشر والإدخال الفوري للبيانات واستخدام برامج قواعد البيانات والنظم الموزعة لتجهيز البيانات، وتبادل البيانات بين المنشآت. وتمكن نظم الاتصال المباشر والإدخال الفوري من الحصول على رد فعل فوري من الحاسوب بربط إدخال البيانات مع التجهيز الفوري مع أساليب الاتصال. وتزوج برامج قواعد البيانات بين الملفات الرئيسية لاستخراج ملفات منطقية تخزن من عمليات إدخال البيانات وتفرض الدقة والثبات في البيانات المحاسبية المستخدمة. أما النظم الموزعة لتجهيز البيانات فتتيح إمكانيات التجهيز في أيدي مستخدمي النظام بمناطقهم الجغرافية المتباينة مع فرض تحكم وتنسيق مركزي. وتقوم نظم تبادل البيانات بين المنشآت بالنقل الآلي للبيانات من حاسب إلى آخر وتجهيزها واتخاذ القرار المرتبط بها مباشرة. ولكل من هذه النظم المتقدمة آثار جوهيرية على الرقابة والمراجعة للنظم المحاسبية المستخدمة فيها.

لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم خصائص النظم المحاسبية المستخدمة للنظم المتقدمة للحاسبات من وجهة نظر المراجع والرقابة الداخلية، ثم اقتراح أسلوب مراجعة هذه النظم، بلي ذلك إجراء دراسة استكشافية للتعرف على موقف عينة من المراجعين حين مواجهة هذه النظم.

والأسلوب المقترن هو التركيز على دراسة وتقدير نظام الرقابة الداخلية واختبار مدى الالتزام في تطبيق جوانب الرقابة وذلك باستخدام أسلوب البيانات الاختبارية الفعلية نظراً لأن استخدام أسلوب البيانات الاختبارية الافتراضية يؤدي إلى صعوبات في النظم المتقدمة نظراً لعدم إمكان تتبع تأثير العمليات الافتراضية على الملفات المتعددة بقاعدة البيانات ولأن محاولة الغاء أثر هذه البيانات الافتراضية قد يؤدي إلى زيادة المشاكل والحصول على نتائج غير منطقية. كذلك على المراجع فحص وتقدير الحماية المادية للحاسب وللوحدات الطرفية المرتبطة به ومدى استخدام كلمات السر وبروتوكولات التعامل بين الوحدات الطرفية والحاسب المركزي.

وبالنسبة للمراجعة الشاملة اقترح الباحث استخدام أسلوب الحصول على القرائن باستخدام برامج المراجعة العامة أو التي يقوم بإعدادها المراجع وهي برامج تمكن المراجع من فرز حسابات العملاء أو المخازن على أساس مدى تقادمها ومن استخلاص عينة من الحسابات لفحصها والحصول على تقارير نظرية من هذه الحسابات. كما تمكن هذه البرامج من تجهيز البيانات الموجودة بقاعدة البيانات ومقارنة النتائج بالنتائج المتحصل عليها من برامج المنشأة.

وتضمن البحث القيام بدراسة استكشافية تم فيها مقابلة عينة من المحاسبين القانونيين للتعرف

على موقفهم حين مواجهة النظم المتقدمة. وفي إدارة المقابلة تم الاستعانة بقائمة استقصاء ثم ارسالها إلى المراجعين قبل المقابلة بثلاثة أسابيع حتى يقوموا بالتحضير للمقابلة.

ولقد تبين من هذه المقابلات أن هناك تحفظ من المراجعين بأن الجهات الحكومية وخاصة مصلحة الضرائب لا تعرف بالبيانات الناتجة عن الحاسوب وتشترط وجود دفاتر موثقة حتى تعتمد انتظام الدفاتر مما يؤدي إلى جعل الشركات تمسك حسابات مزدوجة أحدهما على الحاسوب والآخر يذوي ثبت به قيود شهرية ملخصة.

وأوضح المراجعين أن عددًا محدوداً من الشركات محل مراجعتهم يستخدم النظم المتقدمة بكامل مقوماتها وإن كانت نظم قواعد البيانات والاتصال المباشر منتشرة في البتوك.

وذكر المراجعين أن عدداً من الشركات لا تقوم بدراسة جدوى متعمقة للنظم المقترن تطبيقها على الحاسوب وأنه لا يتم تعيين مدير لقاعدة البيانات وإنما يتم افتراض أن أحد العاملين بإدارة الحاسوب يكون مسؤولاً عن إدارة قاعدة البيانات.

وتبيّن أن عدداً من الشركات لا تعطي للحماية المادية للحاسوب ووحداته الطرفية أهمية كافية، وإن استخدام كلمات السر إجراء شائع الاستخدام إلا أنه في عدد من الشركات لم يتم تعديل كلمات السر منذ فترة طويلة وأوضح المراجعين أن عدداً من الخرائط التنظيمية للشركات وإدارة الحاسوب لا تتفق مع الأوضاع الجارية. وأنه في معظم الحالات يتم تطبيق رقابة جيدة على إدخال البيانات.

وبالنسبة لموقف المراجعين فلقد تبيّن قيام المراجعين محل العينة بالتركيز على فحص وتقدير نظم الرقابة الداخلية. فيقوم المراجعين بمسك ملف بالمواصفات الخاصة بحاسوب المنشأة، وباسم مكاتب كتابة البرامج التي تتعامل معها، والخريطة التنظيمية لإدارة الحاسوب.

وقد أتضح أن الأسلوب المستخدم لمراجعة النظم هو التشغيل المزدوج للنظام اليدوي إلى جانب النظام الآلي، أو استخدام البيانات الاختبارية التي استخدمت حين اختبار البرامج قبل التصريح بتشغيلها.

وتبيّن اهتمام المراجعين بفحص أساليب الرقابة على إعداد نسخ احتياطية من البرامج والملفات.

وبالنسبة للمراجعة الشاملة فقد تبيّن عدم استخدام أي من أسلوب البرامج العامة للمراجعة أو فحص تكويد البرامج أو البرامج الخاصة لمراجعة كل شركة. وأن الأسلوب الأكثر اتباعاً هو التشغيل المتوازي لعينة من البيانات ومعرفة نتائجها يدوياً ومقارنتها بنتائج الحاسوب.

٧- التوصيات:

- إن مساهمة المراجع الداخلى والخارجى فى تصميم النظم المتقدمة سيمكن المراجع من تقديم مساهمات قيمة وبخضص من فرصة تصميم نظم غير قابلة للمراجعة.
- نظراً لتنوع أسباب التعرض للمخاطر ولدائنة أساليب الرقابة بالنظم المتقدمة فإن على مراجع النظم المتقدمة الحصول على مستوى عال من الخبرة عما كان مطلوباً فى النظم التقليدية إذا ما رغب فى القيام بمراجعة فعالة لهذه النظم. مما يستلزم ارتباطه بدورات تدريب مستمرة.
- إن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية هو محور مراجعة النظم المتقدمة لاستخدام الحاسوبات.
- يفضل استخدام البيانات الاختبارية الفعلية عن البيانات الافتراضية حين اختبار مدى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية نظراً للصعوبات المرتبطة بتتبع أثر البيانات الافتراضية على الملفات المختلفة بقاعدة البيانات وللمشاكل المرتبطة بمحاولة الغاء أثرها بعد انتهاء أعمال المراجعة.
- إن الحماية المادية للحاسبات وللوحدات الطرفية المرتبطة به أحد جوانب الرقابة الداخلية الأساسية بالنظم المتقدمة.
- إن استخدام كلمات السر التي تسأل عن مستخدم الجهاز وعن بيانات مرتبطة به وعن مكان الاتصال وعن بطاقة التعريف يستخدم الحاسب تعتبر من الإجراءات الضورية للرقابة الداخلية في نظم الاتصال المباشر.
- إن تطوير استخدام أسلوب البرامج العامة للمراجعة من الاتجاهات المنصوح بها حين إجراء المراجعة الشاملة للنظم المتقدمة حتى يمكن الاستفادة من قدرات الحاسب في المراجعة. ويمكن للمراجع تطوير برامج للمراجعة باستخدام برنامج لوتس ١-٢-٣، لاستخلاص أرصدة عينة معينة من الحسابات ومعرفة مدى تقادم أرصدة العملاء والموردين والمخازن.
- لم يتغير كثيراً موقف المراجعين في الممارسة العملية للنظم المتقدمة وقد يرجع ذلك إلى عدم انتشار تطبيق النظم المتقدمة بمواصفاتها الكاملة، إلا أن هذا الوضع لن يستمر كثيراً نظراً لسهولة نقل الأساليب التقنية ولسرعة انتشارها مما يلزم المراجعين بالتحضير للقيام بدورهم والحصول على الدورات التدريبية الكافية.
- إن أي نظام للاتصال المباشر عبر خطوط التليفون يمكن اختراقه ويكون على المراجع تقييم المخاطر المعرض لها النظام وإجراءات الحماية المفروضة عليه.

يؤدي استخدام أسلوب شبكات الاتصال المحلية والادخال المباشر والفورى للبيانات إلى زيادة احتمالات انتقال فيروس الحاسب إلى ملفات النشأة مما يستدعي فرض إجراءات حماية من التهديد بالوحدات الطرفية وعلى البيانات المحوسبة إلى الحاسوب الرئيسي.

٨- المراجع العربية:

- ١- السيد محمد السيد: دراسات في المراجعة والحسابات الالكترونية، مجلة المال والتجارة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.
 - ٢- أسامة الحسيني: قواعد البيانات داتا بيز ٣، داتابيز +٣، مكتبة ابن سينا، ١٩٨٩، ص ٣٨٢.
 - ٣- د. عبد الفتاح الصحن، د. محمد سمير، د. محمد الفيومي: المراجعة مدخل فلسفى تطبيقى، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ٥٩١.
 - ٤- زكريا محمد الصادق اسماعيل: مراجعة الحسابات، المؤلف، ١٩٨٦ ص ٤٩٤.
 - ٥- د. محمد الفيومي محمد: دراسة استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية في النظام المحاسبي وأثرها على أساليب المراجعة، رسالة ماجستير المحاسبة - كلية التجارة جامعة الإسكندرية ١٩٧٢، منشورة، مؤسسة شباب الجامعات، الطبعة الأولى ١٩٨٢، الطبعة الثانية ١٩٩٢.
 - ٦- د. محمد عباس حجازى: المراجعة الأصول العلمية والممارسة الميدانية، مكتبة عين شمس ١٩٨١، ص ٤٠٠.
 - ٧- د. محمد نصر الهوارى، السيد محمد السيد: دراسات في النظم المحاسبية الآلية، مكتبة غريب، الطبعة الأولى ١٩٧٧.
 - ٨- مجدى محمد أبو العطا: المراجع الأساسية لقاعدة البيانات، مؤسسة جمال الجاسم للالكترونيات، الدمام. ١٩٨٨. جزئين.
- ## ٩- المراجع الأجنبية:

- 1- Abramson, David H.: *The Future of Accounting: Scenarios For 1996*, *Journal of Accountancy* , October, 1986, pp. 120 - 124.
- 2- AICPA: *The Auditor's Study and Evaluation of Internal Control in EDP Systems*, AICPA, N. Y., 1977.
- 3- AICPA: *Audit Considerations in Electronic Funds Transfer Systems*, AICPA, N. Y., 1978.

- 4- Bellew, J. Porter: Micro Computer Audit Techniques *Georgic Journal of Accounting*, spring, 1986, pp. 131 - 145.
- 5- Bodnar, George H., and Hopwood, William S.: *Accounting Information systems*, 4th ed., Allyn and Bacon, 1990, pp. 1054.
- 6- Bower, James B., Schlosser, Robert F. and Newman, Maurice S.: *Computer-Oriented Accounting Information Systems*, South-Western Publishing Co., 1985, pp. 542.
- 7- Boutell, Wayne S.: *Auditing with The Computer*, Un. of California Press, 1965. pp. 181.
- 8- Burns, Kevin J.; Keys to DBMS Security, In, Jancura, Elise G., ed., *Computers Auditing and Control*, 2nd.ed., pp. 169 - 173.
- 9- Chambers, A.: *Computer Auditing*, Gee & Co., 1981.
- 10- Davis, Gordon B.: *Management Information Systems*, McGraw-Hill, 1974, pp. 482.
- 11- Fields Kent T., Sami, Hebatollah, and Summers, Glenn E. Quantification of Auditors Evaluation of Internal Control in Data Base Systems, *Journal of Information Systems*, Fall, 1989, pp. 24 - 47.
- 12- Forgione, Dana, and Blankley, Alan: Microcomputer Security and Control, *Journal of Accountancy*, June, 1990, pp. 83 - 87.
- 13- Gondek, Chris: Establishing Information Security, *Management Accounting*, April, 1989, pp. 34 - 36.
- 14- Ingalsbe, Lon: *Business Applications Software*, Merrill Publishing Co., 1987, pp. I-8.
- 15- Jacobson, Scott D., and Wolfe, Christopher: Auditing with your Microcomput-

er, *Journal of Accountancy*, February, 1991, pp. 70 - 80.

- 16- Jancura Elise G. ed.: *Computers, Auditing and Control*, 2nd ed., Petrocelli/Charter, 1977, pp. 525.
- 17- Johnson, Everett C. et. al.: Advanced EDP Systems and the Auditor Concern, In Jancura Elise G. ed.: *Computers, Auditing and Control*, 2nd ed., Petrocelli/charter, 1977, pp. 394 - 407.
- 18- Jollay, Thomas L.: The Use of Computers in a Certified Public Accounting firm: A Private companies Practice Section Perspective: *Georgia Journal of Accounting*, Spring 1986, pp. 75 - 88.
- 19- Kinney, William R. Jr.: The Computers Impact on an Accounting Professor, In, Andrew Bailey, ed.: *Auditor Productivity in the year 2000* , Arthur Young, 1988. pp. 326.
- 20- Litton, Gerry M.: *dBASE III plus Hands on*, Wm. C. Brown Publishers, 1989, pp. 274.
- 21- Mair, William C., Donald R. Wood, and Keagle W. Davis: *Computer Control & Audit*, Institute of Internal Auditors, 1976, pp. 489.
- 22- Pound, G. D.: A Review of EDP Auditing, *Accounting and Business Research*, Spring, 1978, pp. 108 - 129.
- 23- Porter, W. P., and Perry, W. E.: EDP Controls and Auditing, Kent Publishing Co., 1984.
- 24- Richardson, Dana R.: The Impact of Technology on Auditing, In, Summers, Edward L. ed.: *Technological Change: its Impact an Accounting*, Arthur Young, 1983, pp. 117 - 131.
- 25- Rita C.Summers, Edwardo B. Ferenandez, and christopher Wood: *Data Base Security and Integrity*, Addison-Wesley, 1991, pp. 548.

- 26- Serio, Louis E.: Dangerous: Connections How Secure is Your Telecommunication system? *Management Accounting*, August, 1992, pp. 52 - 53.
- 27- Summers, Edward L. ed.: *Technological Change: its Impact on Accounting*, 1982, Proceedings of the Arthur Young Professors Roundtable, Arthur Young, 1983, pp. 212.
- 28- Wallace, Wanda A.: *Auditing*, MacMillan Publishing Co. 1986, pp. 707.
- 29- Watne, Donald A., and Peter B.B Turney: *Auditing EDP Systems*, Prentice- Hall International ed., 1984, pp. 584.
- 30- Weber, R.: *EDP Auditing, Conceptual Foundations and Practice*, McGraw - Hill Book Company, 1982.
- 31- Wiederhold, Gio: *Database Design*, McGraw-Hill Book Co., 1981, pp. 658.
- 32- Williams B. C.: The Impact of Database Technology on Accounting and Auditing: Theory and Practice Compared, *British Accounting Association - Annual Conference* - 1986, Un. of Aberystwyth, April, 1986, pp. 38.

ملحق رقم (١)

قائمة بالأسئلة محل المناقشة في المقابلات مع مراجعى الحسابات

- الاعتبارات الخاصة بالشركات محل المراجعة:

١-١-١- تدريب العاملين بإدارة الحاسب:

١-١-١- ما هي برامج التدريب التي تقدم للعاملين بالشركات قبل ادخال نظم قواعد البيانات؟ ونظم الاتصال المباشر؟

١-١-٢- هل هناك برامج للتدريب المستمر للعاملين بإدارة الحاسب؟

١-٢- المعاية المادية للحاسب وللبرامج:

١-٢-١- هل يوجد بالشركة مبني خاص بإدارة الحاسب؟ وهل توجد حواجز للدخول إلى إدارة الحاسب؟

١-٢-٢-١- مامدى الصيانة التي تتم للمباني وللبيئة المحيطة بإدارة الحاسب مثل مواسير المياه والبخار والتروصيات الكهربائية وأجهزة التكييف؟

١-٣- الرقابة على تطوير النظم:

١-٣-١- هل يشترك مدير قاعدة البيانات - أو المسئول عنها - في تطوير النظم قبل بدء تشغيلها على الحاسب؟

١-٣-٢- هل تقوم الشركات بدراسات للجدوى قبل ادخال النظم المستخدمة لقواعد البيانات؟

١-٣-٣- هل يقوم المستخدمين النهائيين للنظم باختبارها قبل تشغيلها؟

١-٣-٤- ما هي كفأة أعمال توثيق النظم بالشركة؟

١-٤- الرقابة على تشغيل النظم:

١-٤-١- هل تفرض رقابة كافية على الفصل بين السلطات؟

١-٤-٢- هل تحدد مسئولية كل من العاملين بإدارة الحاسب؟

١-٤-٣- هل توجد رقابة كافية بالشركات محل المراجعة على البيانات المدخلة للحاسب للتحقق منها؟ وهل تعتقد أنها مطبقة بالفعل؟

٤-٤- ماهي الرقابة المفروضة على توزيع التقارير الناتجة من الحاسب بالشركات التي تقوم براجعتها؟

٥- الرقابة على إعداد البرامج:

٥-١- هل تفرض الشركة رقابة فعالة على تعديل البرامج وصيانتها؟

٥-٢- ما هو تقييمك للإختبارات الموجودة بالبرامج للتحقق من البيانات؟

٦- الرقابة على تجهيز البيانات واسترجاعها:

٦-١- ما هو تقييمك لإجراءات الشركة الخاصة بالتصريح باستعمال الحاسب والوحدات الطرفية والملفات؟

٦-٢- ماهي الإجراءات التي تتبعها الشركة بقصد البيانات التي تكتشف بها أخطاء؟

٦-٣- ماهي إجراءات الرقابة التي تفرضها الشركة على تداول البيانات داخلها؟

٦-٤- ماهي إجراءات اكتشاف وحل المشاكل المترتبة على توقف بعض البرامج أثناء تشغيلها؟

٦-٥- ماهي الإجراءات التي تتبعها الشركة بقصد استرجاع البرامج والبيانات للنظم التي واجهت توقف الحاسب؟

٦-٦- هل تعتقد أن النظم المتقدمة لإعداد البيانات تتضمن وجود أدلة رقابة كافية؟

٦-٧- هل تتبع الشركة إجراءات كافية لحفظ نسخ من قواعد البيانات؟

٧- إجراءات الرقابة لمنع انتقال فيروس الحاسوب إلى ملفات الشركة:

٧-١- ماهي الإجراءات المتبعة لضمان عدم انتقال فيروس الحاسب إلى نظم الشركة؟

٧-٢- هل يسمح للعاملين بإدارة الحاسب باستخدام برامجهم الخاصة لتشغيل عمليات الشركة عليها؟ وما هي إجراءات الحماية لمنع انتقال فيروس الحاسب من برامجهم إلى برامج الشركة؟

٧-٣- هل هناك إجراءات مفروضة على البيانات الواردة من شبكات المعلومات أو من الوحدات الطرفية لضمان عدم انتقال فيروس الحاسوب لنظم الشركة؟

٤- الاعتبارات الخاصة بالمراجع:

- ٤-١- سابقة الأعمال فى ميدان مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسوب:
- ٤-١-١- ماهى - بالتقريب - النسبة المئوية من إجمالي الأعمال تم لنظم محاسبية مستخدمة للحاسوب؟
- ٤-١-٢- ماهى - بالتقريب - النسبة المئوية من إجمالي النظم المستخدمة للحاسوب والتى يراجعها المراجع ومستخدمة لقواعد البيانات؟
- ٤-١-٣- ماهى نسبة مزج نظم الملفات المستقلة مع نظام قاعدة البيانات فى الشركات محل المراجعة؟
- ٤-١-٤- فى أي المهام يتم استخدام قواعد البيانات؟
- ٤-١-٥- ما هو نظام إدارة قاعدة البيانات المنتشر الاستخدام فى الشركات؟
- ٤-١-٦- ماهى أوسطة التخزين المستخدمة حالياً بالشركات؟
- ٤-١-٧- هل ما زالت البطاقات المثبتة والأشرطة الورقية أو غيرها من الأساليب التقليدية مستخدمة فى الدخال لقاعدة البيانات؟
- ٤-١-٨- هل تقوم الشركات محل المراجعة بشراء برامجهما من خارج الشركة أم تعتمد على العاملين بإدارة الحاسوب؟
- ٤-١-٩- ماهى نسبة الشركات التى تستخدم عاملين قادرين على تطوير البرامج اللازمة لها بالنسبة لإجمالي الشركات المستخدمة للحاسوب؟
- ٤-٢- تدريب العاملين بمكتب المراجع:
- ٤-٢-١- ماهى برامج التدريب المقدمة للعاملين بمراجعة النظم المستخدمة للحاسوب؟
- ٤-٢-٢- هل يتم تعيين مراجعين فى وظيفة مراجعى النظم المحاسبية المستخدمة للحاسوب؟ وما هو التدريب الذى يحصلون عليه؟
- ٤-٢-٣- ماهى نسبة العاملين بمراجعة الحاسوب والذين حصلوا على دورات متقدمة فى نظم الحاسوبات وفى البرمجة؟

٤-٢-٢ - ماهو التدريب المقدم للعاملين بالمكتب والذين ليس لهم خلفية بميدان الحاسوب قبل أن يتم ضمهم لفريق مراجعة النظم المستخدمة للحاسوب؟

٣-٤ - إجراءات مراجعة النظم المتقدمة:

١-٣-٢ - ماهي الأساليب المستخدمة في مراجعة النظم المستخدمة لقواعد البيانات؟

٢-٣-٢ - هل تستخدم حاسبك في تحليل بيانات الشركات التي تقوم براجعتها؟ وما هي مواصفات هذا الحاسب؟

٣-٣-٢ - ماهي نسبة الشركات المستخدمة للحاسوب والتي يعين بها مدير - مستول - عن قاعدة البيانات؟

٤-٣-٢ - ماهي مؤهلات وخبرات القائمين على مراجعة النظم المستخدمة لقواعد البيانات؟

٥-٣-٢ - ماهي نسبة الشركات المستخدمة لقواعد البيانات والتي تستخدم قاموس للبيانات؟

٦-٣-٢ - ماهي نسبة البيانات المستغلة من قاموس البيانات المعد للشركة؟

٧-٣-٢ - ما مدى تكرار استشارتك لعاونة الشركات التي تقوم براجعتها في شراء برامجها وحساباتها؟